

# **مركز الإحصاء الفلسطيني**

إعداد

الاحصاءات الرسمية الفلسطينية

الخطة الشاملة لاعداد الاحصاءات الرسمية  
الفلسطينية

الطبعة الثانية، كانون الثاني، 1995

© تشرين ثاني، 1994م، كانون أول 1995م.

في حالة الإقتباس، يرجى الاشارة الى هذه المطبوعة كالتالي:

مركز الاحصاء الفلسطيني، 1995. إعداد الاحصاءات الرسمية الفلسطينية : الخطة الشاملة لاعداد الاحصاءات الرسمية الفلسطينية،. الطبعة الثانية. رام الله- الضفة الغربية.

تم إنجاز هذه النسخة من الخطة الشاملة بدعم مالي سخي من حكومة النرويج، برنامج الأمم المتحدة الامائي، وحكومة ألمانيا الاتحادية.

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
	تقديم
15	- مهام نظام الاحصاءات الرسمية
17	- مهام دائرة الاحصاء المركزية
19	- اسس انشاء النظام الاحصائي
23	- المبادئ الخاصة بانشاء نظام احصائي
25	- الاساس القانوني لانشاء دائرة احصاء مركزية
27	- النظام الخاص بالمجالات التي تشملها الاحصاءات
31	- الاحصاءات السكانية
32	* الاحصاءات المتوفرة حالياً
33	* الخيارات
37	* توصيات مركز الاحصاء الفلسطيني
39	- الاحصاءات الاجتماعية
40	* قائمة بالنواحي الاجتماعية المختلفة
48	* التصنيفات
48	* الخيارات
51	* توصيات مركز الاحصاء الفلسطيني
53	- الاحصاءات الاقتصادية
54	* النظام النموذجي للحسابات القومية
55	* بعض المتطلبات
56	* السجل التجاري
59	* الحسابات القومية
62	* احصاءات التجارة الخارجية

63	* احصاءات الاسعار
65	* احصاءات الزراعة
66	* احصاءات الطاقة
66	* احصاءات النقل
67	* احصاءات الانشاء
67	* احصاءات السياحة
67	* احصاءات البيئة
68	* توصيات مركز الاحصاء الفلسطيني
69	- تنظيم دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية
69	- الاعتبارات الأولية
73	- الهيكل التنظيمي للدائرة عند استقرار الوضع بعد عدة سنوات من الآن
74	* قسم الاحصاءات السكانية والاجتماعية
75	* قسم الاحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية
76	* قسم الاحصاءات الجغرافية والاحصاءات الأخرى
77	* قسم المسوحات والعمل الميداني
77	* المهمات المساندة لعمال المدير العام
78	* توصيات مركز الاحصاء الفلسطيني



## تقديم

تعتبر دائرة الإحصاء المركزية ركناً أساسياً من أركان النظام المدني في أي مجتمع. وتتاط بهذه الدائرة عادة مهمة توفير البيانات والإحصاءات الضرورية لصانعي السياسات التنموية والتخطيطية في أية دولة. وتتولى الحكومات توفير كافة الوسائل المادية والمعنوية من أجل إنجاح مهام الجهاز الإحصائي في دولها، وذلك اعترافاً منها بأهمية قيام هذا الجهاز بمهامه التقليدية بشكل موضوعي وفعال وعلمي. ويحكم عمل الجهاز الإحصائي الرسمي في أي مجتمع قانون خاص تصدره الهيئات التشريعية في ذلك المجتمع. ويهدف هذا القانون إلى تمكين الجهاز الإحصائي من القيام بمهامه على صعيد جمع المعلومات من مصادرها وتوفير البيانات اللازمة في البناء والتنمية، وكذلك إلى حماية سرية البيانات المجموعة حول الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات، وعدم استخدام هذه البيانات لغير غرض الإحصاء.

منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، تولت السلطات الإسرائيلية بجهازها العسكري والمدني مهمة جمع البيانات والإحصاءات المختلفة حول المجتمع الفلسطيني في المجالات التي تخدم أغراض الاحتلال. وقد ترتب على غياب جهاز إحصاء فلسطيني رسمي داخل الأرض المحتلة منذ عام 1967، عدم تمكن واضعي السياسات التنموية والمخططين الفلسطينيين (أفراداً ومؤسسات) في الأرض المحتلة وخارجها من استخدام المعلومات وتسخيرها لخدمة أهداف التخطيط المستقبلي في خلق برامج تنموية واقعية وموضوعية.

وإدراكاً منها لخطورة الفراغ الإحصائي المتعاظم في فلسطين المحتلة، ومع تعذر القيام بخطوات عملية في مجال تطبيق خطة التنمية الفلسطينية دون استخدام معطيات رقمية موضوعية وشاملة، قامت منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بدوائرها الاقتصادية، بخطوة جريئة لسد الفراغ الإحصائي من خلال تكليف مجموعة من الفلسطينيين المقيمين في الأرض المحتلة بالعمل على إنشاء دائرة إحصاء فلسطينية تتولى مهمة جمع وتحليل البيانات في كافة المجالات وذلك في 13/3/1993. وقد باشرت هذه المجموعة نشاطها في سبيل تحقيق مهامها وتمكنت من تأمين الموارد المالية وصياغة خطط العمل الضرورية. وقد توج عمل هذه المجموعة بافتتاح مركز الإحصاء

الفلسطيني بشكل غير رسمي في 1993/9/1 وبشكل رسمي في 1993/10/1.

ومن أجل تلافي إمكانية الإزدواجية أو الغموض في عمل مركز الإحصاء الفلسطيني، وعلاقته بالمكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية والذي أنشأته منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق عام 1979، فقد أصدر الأخ الرئيس ياسر عرفات بحكم موقعه وبموجب صلاحياته مرسوماً يوضح فيه حدود عمل مركز الإحصاء الفلسطيني وعلاقته بالمكتب المذكور.

يسعى مركز الإحصاء الفلسطيني، منذ اليوم الأول لنشوئه، إلى سد الفراغ الإحصائي القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال محاولة جمع البيانات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والبيئية وفق برنامج أولويات محدد وبأقصر الطرق إن أمكن، معتمدين بذلك على فرضيات توفر الدعم المعنوي والرسمي من الهيئات التشريعية والتنفيذية الفلسطينية، بالإضافة إلى تنسيب برامج المركز للهيئات والدول المانحة كبرامج ذات أولوية في الدعم المالي المتوفر عبر هذه الهيئات والدول.

ولتمكين المركز من تنفيذ برامجه وفعالياته بطرق وأساليب تضمن مصداقية البيانات والنتائج، لا بد من إقرار واعتماد قانون الإحصاءات العامة الفلسطيني من قبل الهيئات التشريعية كخطوة أولى نحو بناء نظام إحصائي فلسطيني رسمي. في هذا السياق، سعى المركز إلى تطوير مشروع قانون الإحصاءات العامة باستخدام الأمثلة والتجارب الدولية كنماذج يحتذى بها في صياغة القانون.

ونظراً لتعدد الأولويات الإحصائية واكتساب كل منها طابعاً إلزامياً، ومن أجل محاولة إرساء قواعد نظام إحصائي فلسطيني علمي وعملي يتصف بالمصداقية الوطنية والدولية، فقد برزت الحاجة إلى صياغة خطة وطنية شاملة لإعداد الإحصاءات الرسمية الفلسطينية بحيث تستجيب هذه الخطة لمتطلبات وشروط قيام نظام إحصائي وطني قادر على الانضمام إلى النظام الإحصائي الدولي دون معيقات. وقد تم اعتماد مشروع الخطة الشاملة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في مطلع عام 1995.



لقد حاولنا من خلال اعداد مشروع خطتنا الوطنية الشاملة لإعداد الاحصاءات الرسمية الفلسطينية، وضع الاطار العام لنظام إحصائي مفصل يتم تطويره على مدار خمس سنوات، بحيث يراعي هذا النظام مجموعة من الاعتبارات الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي، روعي في وضع مشروع الخطة أن يتمكن الجهاز الاحصائي الفلسطيني من جمع البيانات الموثوقة بأقل التكاليف وفي معظم الحقول وبأقصر فترة زمنية ممكنة. أما على المستوى الخارجي، فقد حاولنا التقيد بكل ما يؤهل دولة فلسطين العتيدة لتصبح عضواً في المجتمع الاحصائي الدولي والهيئات والمؤسسات الدولية التي تتطلب عضويتها توفير بيانات وإحصاءات معينة بطرق ووسائل معيارية متعارف عليها.

تعكس الخطة في شكلها الحالي خلاصة جهود جبارة قام بها فريق العمل في المركز، سواء من خلال مراجعة التجارب الدولية الأخرى في اعداد النظم الاحصائية الوطنية، أو بلورة الأفكار الواقعية، أو الاسترشاد بآراء الخبراء عرباً وأجانب في مجالات الاحصاء المختلفة. وفي هذا السياق، لا يسعنا في مركز الاحصاء الفلسطيني إلا التقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في اغناء تجربتنا في اعداد هذه الخطة. و على ضوء اعتماد مشروع الخطة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في مطلع عام، فإن هذه النسخة من الخطة تمثل الموقف الرسمي للسلطة الوطنية الفلسطينية من موضوعه إعداد النظام الاحصائي الفلسطيني الرسمي، ونأمل أن نتمكن من الاستمرار في تطوير التفاصيل تمهيداً لعرض نسخة جديدة على شكل برنامج عمل للاعوام الخمسة القادمة خلال عام 1995.

والله ولي التوفيق،

د. حسن ابو لبده

المدير العام



## مهام نظام الاحصاءات الرسمية

تتطلب السياسات العامة في مجالات النشاط المختلفة للسلطة الوطنية الفلسطينية وجود نظام احصاءات رسمية تكون مهمته الاساسية توفير المعلومات لصانعي القرارات حول الاوضاع والاتجاهات الاقتصادية والظروف المعيشية للشعب الفلسطيني. وسيكون نظام المعلومات المذكور بمثابة الاداة الاساسية في يد السلطة الوطنية الفلسطينية لتشخيص المشاكل واعطاء التوجيهات وتقييم التقدم الذي تحقق.

**المهمة الرئيسية الثانية** لنظام الاحصاءات الرسمية تتمثل في خدمة المواطنين عموما ومؤسساتهم وذلك بتقديم المعلومات المعتمدة وغير المنحازة حول الاوضاع والاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية العامة. ويعتبر المواطن الواعين والنشيطين هدفا ديمقراطيا يجب النضال من أجله. هل نتقدم أمتنا أم لا؟ هل الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تحسن أم في تدهور؟ ما هي المجالات التي نواجه مشاكل فيها؟ ان الاحصاءات الرسمية الموضوعية وغير المنحازة تحسن الاساس الذي ينطلق منه المواطنون لايجاد الاجابات على هذه الاسئلة العامة. وتعتبر هذه الناحية هامة بشكل اضافي لأن أي نظام للاحصاءات الرسمية يحتاج الى ثقة المواطنين باعتبارهم الاشخاص الذين سيطلب منهم الاجابة على الاستبيانات، على أقل تقدير. كذلك فان نظام الاحصاءات الرسمية يعتبر عنصرا هاما من عناصر النظام المعلوماتي في نظام الحكم الديمقراطي، اضافة الى أنه يحتاج الى الاعتماد على مشاركة المواطنين وثقتهم لكي يعمل بالشكل الصحيح.

**المهمة الثالثة** لنظام الاحصاءات الرسمية هي خدمة وسائل الاعلام وتشكيل الاساس للنقاش العام حول المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويتطلب النقاش العام الحر والعقلاني حول اهداف ووسائل تحقيق الغايات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أرضية مشتركة لحقائق معترف بها حول الظروف والاتجاهات المتعلقة بالمجالات التي تهتم المجتمع. وتعتبر وسائل الاعلام بلا استثناء من اكثر القنوات فعالية لنشر الاحصاءات الرسمية الى الجمهور بشكل عام كما انها المنبر المخصص للنقاش العام كونها في متناول معظم المواطنين.

**المهمة الرابعة** هي التعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث الاخرى التي تساهم في النقاش العام والارشاد من خلال تقديم التحليل السليم المستند الى الطرق العلمية. ويفيد التعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث الاخرى من ناحيتين، الاولى تتمثل في تشجيع استخدام الاحصاءات

الرسمية لاغراض التحليل من قبل اشخاص مؤهلين، والثانية هي ضمان توظيف اشخاص محترفين واستخدام معايير مهنية وذلك بتشجيع التقييم والنقد العلمي.

**المهمة الخامسة** تتمثل في ان نظام الاحصاءات الرسمية ينبغي أن يفي بالاحتياجات الهامة للمشاريع التجارية ومؤسسات الاعمال فيما يتعلق بالمعلومات الاحصائية حول أوضاع المجتمع واتجاهاته. ويتطلب النشاط الاقتصادي الحديث الكثير من الاحصاءات اللازمة للقيام بدراسة السوق ولاتخاذ القرارات الاستثمارية. ويعتبر الوضوح والايجاز المستندان الى المعلومات الصحيحة حول العرض والطلب، وكذلك الاسعار والاسواق التي يستطيع جميع المعنيين الوصول اليها مطلباً مثاليا لاقتصاد السوق الذي يشمل ملايين المستهلكين والمنتجين باعتبارهم صانعي القرار.

وأخيراً، هناك **المهمة السادسة** لنظام الاحصاءات الرسمية لأي بلد وهي أن يكون جزءاً من النظام الاحصائي الدولي على المستويين الاقليمي والعالمي. إن التبادل الدولي المفتوح والتعاون في مجال الاحصاءات الرسمية ضروريان ومفيدان لاتخاذ القرارات الدولية، اضافة الى انهما يشكلان جزءاً من التبادل الثقافي بين الدول والشعوب والاشخاص من أجل توفير المعرفة وتبادل وجهات النظر. كما أن تقديم التقارير الاحصائية الدولية ينطبق عادة على الدول ويشكل شرطاً للانضمام الى عضوية المؤسسات الدولية. وعلى المدى القصير جداً، قد يكون لمهمة تقديم الاحصاءات الرسمية الفلسطينية أهمية اضافة كونها تشكل الاساس للدول والجهات المانحة لتقييم الوضع ومن ثم نتائج المساعدات.

تعتمد قائمة المهام الست الآتية الذكر لنظام الاحصاءات الرسمية على الممارسات الدولية المعتمدة حالياً، وقد قرر مركز الاحصاء الفلسطيني تبني هذه الممارسات باعتبارها اساساً رئيسياً من اجل تطوير مهامه وخطة عمله.

## مهام دائرة الاحصاء المركزية

من أجل ضمان تطور نظام الاحصاءات الرسمية والمحافظة عليه وتكيفه مع الظروف المتغيرة ومع احتياجات المجتمع، يتعين على الحكومة أن تعهد بالمسؤولية عن النظام وبالسلطة عليه وعلى مجالاته المختلفة الى احصائيين محترفين.

وقد طورت البلدان حولا تنظيمية مختلفة لانظمة الاحصاءات الرسمية لديها. فبعض الدول عهدت بالمسؤولية عن اعداد الاحصاءات الى وكالات قطاعية ووزارات بينما اختارت دول اخرى أنظمة أكثر مركزية واستقلالا. وتعتبر الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة أمثلة على البلدان التي اختارت أنظمة احصائية متخصصة قطاعيا، بينما البلدان الاصغر مثل الدول الاسكندنافية وهولندا اختارت الانظمة الأكثر مركزية.

وتشير الخبرة العملية الدولية الى ان النظام الاحصائي المركزي الذي يعهد فيه بالمسؤولية والسلطة الى دائرة احصاء مركزية يشكل أفضل حل لتحقيق نظام متناسق ومعايير مهنية عالية واقتصاد في التكلفة واستقامة مهنية وثقة شعبية في صحة الاحصاءات الرسمية وعدم انحيازها. وفيما يلي الميزات الرئيسية للنظام المركزي:

- 1- أنه من أفضل الوسائل للمحافظة على ثقة الجماهير في الاحصاءات الرسمية انشاء مؤسسة مستقلة ليس لديها اية مهمات أو مسؤوليات اخرى غير اعداد ونشر الاحصاءات الموثوقة وغير المنحازة.
- 2- ان وجود مكتب احصاء مستقل ومركزي لا يعهد اليه بأية مهمات او مسؤوليات اخرى يعتبر افضل وضع جدير بالثقة لحماية هوية المستجوبين ، خصوصا اذا منح ايضا السلطة الشرعية المطلقة والمسؤولية للقيام بذلك تحت جميع الظروف.
- 3- ان تحقيق مقاييس مهنية عالية في اعداد الاحصاءات يتطلب تجميع "كتلة حرجة" من المهنيين ذوي الكفاءات الفنية المتخصصة في عدة مجالات، ليس باستطاعة الدول الصغيرة توفيره الا في نطاق مؤسسة مركزية.
- 4- ان الحاجة لتطبيق المفاهيم والمصطلحات والتصنيفات المتعارف عليها على العناصر المختلفة للنظام الاحصائي، لضمان اجراء المقارنة على مر الزمن بين القطاعات المختلفة ومع الانظمة الدولية، لا يمكن الوفاء بها الا عن طريق نظام مركزي.

- 5- يشكل النظام المركزي أفضل امكانية لتجنب تبذير الموارد عن طريق التكرار غير الضروري للعمل أو اجراء المسوحات غير المدروسة أو المنفذة بشكل غير جيد. والأهم من ذلك كله تخفيف العبء عن المستجوبين.
- 6- ان أفضل طريقة لحصول جميع الجهات المعنية على الاحصاءات هي من خلال مؤسسة مركزية تقوم بنشر جميع الاحصاءات الرسمية وتكون مسؤولة عن تخزين جميع البيانات الاحصائية في بنوك المعلومات وفي المكتبة الاحصائية الوطنية.

ولا تعتبر هذه الميزات للنظام المركزي الانجازات محتملة فقط لدائرة احصاء مركزية مخولة بالسلطة اللازمة لانشاء نظام احصاءات رسمية للدولة. ولتحقيق هذه الانجازات ، توجد حاجة ماسة لجهد مستمر مدعوم بطموحات مهنية قوية ومقاييس اخلاقية عالية للحيلولة دون حصول ركود في النظام الاحصائي المركزي أو تعريض مهامه للنقض في نظر مستخدمي هذه الاحصاءات.

والمشكلتان اللتان تواجهان دائرة احصاء مركزية مسؤولة عن نظام مركزي للاحصاءات الرسمية هما:

- 1- تحقيق قدر كاف من العلاقة مع مستخدمي الاحصاءات، اضافة الى الحاجة لجعل هذه الاحصاءات ذات صلة بالاهتمامات المتغيرة للمجتمع.
- 2- المساعدة في خلق الكفاءة لدى مستخدمي البيانات لتحليل المشاكل الجوهرية لضمان استخدام الاحصاءات الرسمية الى اقصى حد ممكن لتشخيص المشاكل واعطاء التوجيهات وتقييم التقدم الذي تحقق.

ويشمل التعامل مع هاتين المشكلتين قيام دائرة الاحصاء بشكل مستمر باتصالات مكثفة وواسعة مع مستخدمي البيانات على كافة المستويات في الحكومة والمجتمع، اضافة الى بذل الجهود المستمرة لتحسين الوعي بوجود البيانات الاحصائية وامكانية الوصول اليها بالنسبة لجميع المستخدمين المحتملين.

وتمثل الاعتبارات المذكورة اعلاه حول كيفية تنظيم المهام الاحصائية فهم مركز الاحصاء الفلسطيني للجدل المستمر حول الموضوع. ويتبنى المركز هذه الاعتبارات كأساس لتطوره الى دائرة احصاء مركزية فلسطينية.

## أسس انشاء النظام الاحصائي

تشكل السجلات الادارية والتعدادات والمسوحات عناصر النظام الاحصائي. ولكي يكون هذا النظام مفيدا الى الحد الاقصى ومراعيًا للتكاليف - ومن أجل انشاء نظام فعلي - يجب ان تكون هذه العناصر مرتبطة بعضها ببعض. ولن يكون باستطاعتنا تجنب تكرار الجهد وتقييم نوعية التقديرات المختلفة وتحديد أنماط معتمدة للفترات الزمنية الا اذا كان بالامكان استخدام هذه العناصر مع بعضها في نظام محدد .

ويوصى باستخدام السجلات الادارية الى الحد الأقصى كأساس للاحصاءات الرسمية في المقام الاول لأسباب تتعلق بالتكلفة بالنسبة الى الجهة التي تطلب الاحصاءات، والى المستجوبين بشكل خاص . ومن الناحية المثالية، يحتاج المواطنون أو الشركات التجارية الى تقديم المعلومات لاغراض احصائية فقط عندما لا تكون هذه المعلومات متوفرة بشكل مسبق في السجلات الادارية. كذلك يجب تخفيف العبء عن المستجوبين الى أقصى حد ممكن وذلك باستخدام عينات كافية لكي تكون النتائج شاملة مع استخدام أقل عدد ممكن من الأفراد في العينة.

ونورد فيما يلي الأمور الاساسية المثالية لانشاء نظام حديث للاحصاءات الرسمية:

- 1- توفر سجل مركزي للسكان يجري تحديثه باستمرار بالاحداث الحيوية (مواليد، وفيات، تنقلات) لغرض الاحصاءات السكانية والاجتماعية.
- 2- توفر سجل مركزي للمنشآت والمؤسسات لغرض الاحصاءات الاقتصادية.
- 3- توفر سجل مركزي للأراضي واستخداماتها من قبل الاقسام الادارية لاغراض انظمة المعلومات الجغرافية.

وتشكل هذه السجلات بنية تحتية لا تقدر بثمن للاحصاءات الرسمية وذلك للتمكن من وضع البنية الاحصائية الاساسية وتوظيفها في سحب العينات الممثلة بطريقة متحكم بها.

وقد استطاع عدد قليل من البلدان انشاء سجل واحد من هذه السجلات الثلاثة أو كلها وحفظها بالشمولية والنوعية اللازمة، كما أنه لم يكن باستطاعة أي بلد حفظ هذه السجلات لاغراض احصائية بحتة.

وتوجد استخدامات كثيرة ومتنوعة للسجل المركزي للسكان من اجل الادارة الفعالة والعادلة في القطاعين العام والخاص. ولا يشمل ذلك الاغراض الضريبية أو النظام والامن الداخلي فقط،

مما يجعل تلك الاستخدامات مثيرة للجدل، بل أيضا ادارة كافة الامور ابتداء من المدارس والعناية الطبية والتأمين الاجتماعي والانتخابات وانتهاء برخص القيادة او الشهادات التعليمية او تملك السيارات او مكاتب البريد. ومن المستخدمين الآخرين لسجلات السكان البنوك وشركات التأمين واصحاب الجرائد (للحصول على قوائم المشتركين) ووكالات الاعلان ونقابات العمال والمؤسسات الاخرى (للحصول على قوائم الاعضاء) وجميع اصحاب العمل (من اجل ادارة الاجور والرواتب) . وتعتبر الدانمارك وفنلندا وآيسلندا والنرويج والسويد من أبرز الامثلة على البلدان التي تستخدم السجلات المركزية للسكان كوسيلة للحكم الناجع والفعال - وكأساس للاحصاءات السكانية.

ان توفر سجل مركزي يشمل جميع المؤسسات والمنشآت ضروري من اجل تطبيق ضريبة القيمة المضافة وأنظمة الضرائب الأخرى بشكل فعال وعادل. وهناك حاجة ايضا لسجل مركزي من أجل توضيح حقوق الملكية. وتوجد كذلك استخدامات عديدة أخرى لسجل مركزي للمؤسسات والمنشآت في مجال الادارة العامة، مثل ادارة شؤون الصادرات والواردات والرخص والاذونات وتسجيل الملكية، وما الى ذلك. واذا اصبحت عناوين جميع منتجي البضائع والخدمات سهلة المنال لكل طرف منهما وللزبائن المحتملين عن طريق سجل مركزي، عندئذ تصبح أوضاع السوق اكثر وضوحا، خصوصا عندما تطلب السلطات العامة أو الشركات الخاصة تقديم العطاءات، أو عندما يبحث المستثمرون عن شركاء لهم، وما الى ذلك. كذلك تصبح جميع أنواع الاتصالات والمواصلات اكثر سهولة وأقل كلفة.

ويجب الإشارة الى ان هناك حاجة لبذل الكثير من الجهد الاضافي لكي يصبح السجل الاداري المركزي للمؤسسات والمنشآت ملائما للاستخدام الاحصائي. وفي بلدان قليلة يقوم مكتب الاحصاء المركزي بادارة مثل هذا السجل المركزي. ولكن في معظم البلدان تقوم جهة معينة أخرى بحفظ السجل المذكور. ويتطلب الاستخدام الاحصائي لهذا السجل باعتباره قائمة اساسية لوحدات المعاينة الخاصة بالاحصاءات التجارية، بين أمور أخرى، أن تتحول المؤسسات الى وحدات احصائية مناسبة وان تحدد الوحدات غير الفعالة وان يجري فحص وتصحيح رموز النشاطات كلما دعت الحاجة الى ذلك.

ويشكل سجل الاراضي، الذي يبين الموقع والمالك (أو المالكين) ويدرج بالتفصيل الاراضي الزراعية المستأجرة والممتلكات الثابتة على شكل مبان لاستخدامات متنوعة تظهر على خرائط أو بطرق اخرى، الاساس الثالث للادارة العامة والتخطيط المحلي لجميع الخدمات الفنية مثل



الماء والكهرباء وجمع النفايات والهواتف وما الى ذلك، ويشكل كذلك الاساس للبعد الجغرافي  
للاحصاءات الرسمية.

وتجدر الاشارة الى أنه يجب تأسيس هذه السجلات المركزية بموجب تشريع منفصل لكل  
سجل يبين المهام التي ستغطيها هذه السجلات واستقلاليتها ومحتوياتها المحصورة بشكل جيد  
(الاسماء والعناوين بشكل رئيسي) وتوفرها وطرق تحديثها.

ومن أجل وضع اساس ثابت لنظام الاحصاءات الرسمية الفلسطينية، فقد قرر مركز  
الاحصاء الفلسطيني تبني الدعوة الى انشاء السجلات المركزية الثلاثة حول الافراد والمؤسسات  
والاراضي لتشكل البنية التحتية الاساسية لكافة مجالات الادارة العامة، بما في ذلك اعداد  
الاحصاءات الرسمية.



## المبادئ الخاصة بإنشاء نظام احصائي

تشكل التعدادات والمسوحات الوسائل المحددة لدائرة الاحصاء المركزية لاكتمال المصادر الادارية الخاصة بالاحصاءات الرسمية. والمبادئ الارشادية الاساسية لانشاء نظام احصائي هي التالية:

- 1- يجب ان يستند كل تعداد أو مسح جديد الى الخبرات المكتسبة من الجهود المبذولة في السابق.
- 2- يجب النظر الى كل تعداد أو مسح باعتباره دراسة استطلاعية أو اعدادية لأية تعدادات او مسوحات اخرى.

وإذا جرى التقيد بهذه المبادئ البسيطة، ستزيد قيمة كل تعداد أو مسح بمقارنته بالتعدادات او المسوحات السابقة. عندئذ فقط يمكن انشاء سلاسل زمنية معتمدة لقياس التغير الذي يعتبر جوهر مهام الاحصاءات الرسمية. ومما يساعد الإحصائيين من ناحية فنية اجراء المقارنات كذلك وهي تجنب تكرار الاخطاء وتحسين الطرق المستخدمة وفسح المجال لتقييم نوعية التقديرات، خصوصا ما يتعلق منها بالثبات على نهج معين.

وعلى عكس ذلك، تزيد قيمة المسح أو التعداد القديم كلما أضيف الى المسح او التعداد الجديد احتمالات جديدة لمقارنة النتائج. ويعتبر ذلك صحيحا بوجه الخصوص اذا جرى تصميم المسوحات المختلفة ، ولو بشكل جزئي على الاقل، بشكل دراسات طولية وذلك لكي يتسنى متابعة الوحدات ذاتها (الافراد أو الاسر أو المنشآت) مع مرور الزمن.

وهذه النقطة الاخيرة حول الحاجة الى المقارنة تفرض شرطين اضافيين هما:

- 1- مراجعة التعريفات والتصنيفات الخاصة بالمتغيرات الهامة بين كل تعداد وآخر وكل مسح وآخر، على ان تكون هذه التعريفات والتصنيفات متمشية مع التوصيات الدولية الخاصة بهيئة الامم المتحدة.
- 2- توثيق البيانات الرئيسية بالتفصيل حتى يسهل استخدامها مرارا وتكرارا، حتى بعد عدة سنوات، من قبل مستخدمين عديدين، مع الاخذ في الاعتبار تنوع الاسئلة التحليلية التي يطرحونها.

وأحد المبادئ المتبعة في إجراء المسوحات وفق أفضل الممارسات المعروفة يتمثل في أن أعمال المسح لا تعتبر مكتملة الى ان يتم اعداد المستندات المفصلة وحفظ الاستبيانات في سجلات حسب الأصول. عندئذ فقط يمكن القيام بالاعمال التحليلية بشكل روتيني قليل التكلفة. ويحتاج كل مسح الى الموارد الكافية لكل مرحلة من مراحل عملية المسح. ولتنفيذ المرحلة الاولى من مراحل التعداد أو المسح بعد انتهاء مرحلة التخطيط، توجد حاجة لباحثين ومشرفين ميدانيين مدربين بشكل جيد. كذلك توجد حاجة لعدد كاف من الموظفين في الدائرة المركزية ولموارد فنية كافية للمرحلة الثانية المتمثلة في ادخال البيانات. ولكي تكون التقارير الاولى جاهزة خلال وقت معقول هناك حاجة لتوفر الجداول القياسية لبيانات المسح او التعداد. ولكن هناك شرطا اساسيا ثالثا - كثيرا ما يجري اغفاله - وهو القدرة اللازمة لاستخلاص النتائج الاضافية عن طريق اجراء تحليل أعمق للبيانات. ولا يمكن القول بأن المسوحات والتعدادات قد استخدمت على أفضل وجه فيما يتعلق بالجهد المبذول والثمن المتكبد من قبل البلد ككل والجهات المانحة الا عند تطبيق هذا الشرط الثالث، اضافة الى الشرطين السابقين . وتوجد حاجة في دائرة الاحصاء المركزية لاشخاص لديهم القدرة التحليلية الكافية والكفاءة اللازمة لتقييم نوعية البيانات للاستخدامات المتعددة ولاعداد التقارير الكفيلة بنشر البيانات بصورة فعالة. ويجب في المقام الاول ايجاد القدرة لدى مستخدمي البيانات في الوزارات والاقسام الادارية على تحليل المسائل الجوهرية المتعلقة بكفاءة وفعالية البرنامج. ويشكل ذلك المبدأ الاساسي لتقسيم العمل بين دائرة الاحصاء المركزية والقطاعات المختلفة في الوزارات والأقسام الادارية. وأول شرط يجب الوفاء به قبل البدء باجراء أي تعداد أو مسح هو توزيع الموارد بشكل يضمن الوفاء بالشرط الاربعة المذكورة بشكل معقول. وحيث ان قدرة مركز الاحصاء الفلسطيني والموارد المتوفرة لديه لتوسيع النظام الاحصائي بصورة أشمل محدودة بشكل كبير، فان التخطيط للتطور الاحصائي يجب أن يتم بوضع الأولويات حسب الضرورة القصوى.

لقد تم تلخيص هذه المبادئ الخاصة بانشاء النظام الاحصائي من المراجع الخاصة بذلك ومن الاستشارات والنصائح المقدمة، وقد اعتمدها مركز الاحصاء الفلسطيني باعتبارها مبادئ اساسية لانشاء نظام فلسطيني للاحصاءات الرسمية.

## الاساس القانوني لانشاء دائرة احصاء مركزية

تستند شرعية مركز الاحصاء الفلسطيني والاعمال التي يقوم بها في الوقت الحاضر الى قرار منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993 بانشاء هذا المركز باعتباره دائرة من الدوائر التابعة للمنظمة لها مدير ومجلس امناء يتألف من ستة عشر عضوا لتوجيه اعمال المركز والاشراف عليها. ويحتاج هذا الاساس الشرعي الى شرح وتوضيح يدرج في قانون للاحصاءات العامة يوفر اساسا شرعيا اضافيا لمركز الاحصاء الفلسطيني عندما يصبح دائرة احصاء مركزية لدولة فلسطين. وقد شملت الاجزاء السابقة من هذه الخطة بعض الاقسام الرئيسية للاطار الخاص بالقانون

الاحصائي الفلسطيني. وندرج فيما يلي قائمة محددة بالنقاط التي سيشمها القانون المذكور:

- 1- فقرة افتتاحية او مقدمة تنص على ان الغاية من وضع القانون هي انشاء نظام احصائي رسمي في مجالات الاختصاص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ليكون وسيلة للحكم الذاتي الديمقراطي الخاص بالشعب الفلسطيني.
- 2- تحويل مركز الاحصاء الفلسطيني، الذي أنشئ بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية في شهر آذار من عام 1993، الى دائرة احصاء مركزية فلسطينية.
- 3- ادراج قائمة بالمجالات الاحصائية التي تهتم المجتمع والتي سيعهد بها الى دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية لكي تقوم بجمع البيانات للاغراض الاحصائية، ونشر الاحصاءات الرسمية في هذه المجالات بناء على قرار من المدير العام للدائرة.
- 4- السلطة الشرعية التي تتمتع بها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية لجمع البيانات للاغراض الاحصائية من الافراد والاسر من ناحية، بموافقة الهيئات المنتخبة للشعب الفلسطيني، والسلطة الشرعية لجمع البيانات للاغراض الاحصائية من جميع فئات اصحاب المصالح من ناحية اخرى، بما في ذلك سلطة فرض الغرامات في حالة عدم تعاون هؤلاء مع الدائرة .
- 5- السلطة الشرعية التي تتمتع بها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية للحصول على السجلات الادارية التي تحتفظ بها المؤسسات الفلسطينية العامة وذلك للاغراض الاحصائية.
- 6- السلطة الشرعية والمسؤولية الموكلة الى دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية لضمان سرية البيانات الخام التي يقدمها الافراد او الاسر أو أصحاب المصالح الاقتصادية أو المؤسسات العامة .

- 7- تعيين المدير العام لدائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية من قبل الرئيس/ رئيس الوزراء بموافقة مجلس النواب الفلسطيني المنتخب، وتحديد صلاحياته ومسؤولياته، بما في ذلك سلطة المدير العام في الحصول على الأموال من المنظمات الدولية وغير الدولية للقيام بالتعدادات والمسوحات ضمن المجالات التي تهتم المجتمع والمبينة في القانون الاحصائي.
- 8- ضرورة أن تصبح الاحصاءات الرسمية الفلسطينية عنصرا من عناصر نظام الاحصاءات الرسمية الدولي المفتوح، وان تطبق التوصيات المتفق عليها دوليا حول المفاهيم والتعريفات والمقاييس والمصطلحات والتصنيفات بعد تعديلها لتلائم الظروف والاحتياجات الفلسطينية.
- 9- ان تقوم دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية بانشاء مكتبة تشمل الاحصاءات الفلسطينية والدولية وأرشيفا يضم التعدادات والمسوحات الفلسطينية ، والاعتناء بها .
- 10- تركيبة الموظفين واجراءات التوظيف والدور الاستشاري لمجلس الامناء، وكذلك القواعد والاجراءات الخاصة بعمل هذا المجلس بصورة سليمة.
- 11- الاشارة الى التشريعات والأنظمة القانونية الاخرى التي تنظم الاجراءات الادارية لتسجيل السكان والاحداث الحيوية والمنشآت والمؤسسات والاراضي واستخداماتها مما تدعو الحاجة اليه لتأسيس الاطر الاحصائية.

اقترح مركز الاحصاء الفلسطيني قانونا احصائيا بموجب الاطار المذكور اعلاه لاقتراره من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

## النظام الخاص بالمجالات التي تشملها الاحصاءات

### مقدمة:

ينبغي في الظروف المثالية أن يتم وضع خطة خاصة بالمجالات التي تشملها الاحصاءات بناء على الاولويات التي تقرها السلطات السياسية في البلد. ولكن هذا الامر عسير في الاوضاع الفلسطينية حيث السلطات السياسية هي في سبيلها الى تكوين نفسها عن طريق الانتخابات المقرر اجراؤها بعد بضعة شهور. كما أنه لا يسمح لها ببسط كامل سيطرتها على ارضها، ويتعين عليها ان تعمل تحت الكثير من القيود الصارمة.

وتحتاج السلطة الوطنية الفلسطينية من الناحية الاخرى الى قاعدة من المعطيات الموثوقة عن الاوضاع والاتجاهات الراهنة في كافة المجالات التي تهتم المجتمع وذلك لوضع الاولويات. وقد ارتأت منظمة التحرير الفلسطينية، ولهذا السبب بالذات، أن الحاجة الى تأسيس نظام للاحصاءات بصورة سريعة هي حاجة ملحة جدا، وكان مركز الاحصاء الفلسطيني بالفعل أول دائرة من الدوائر التي قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتأسيسها في الادارة الفلسطينية الناشئة.

ويقوم حاليا مركز الاحصاء الفلسطيني، الذي تأسس عام 1993 والذي ما يزال عبارة عن مؤسسة صغيرة، بوضع التقارير الخاصة بالاطواق الاحصائية الراهنة في المجالات المختلفة. والنتائج العامة التي توصل اليها هي ان السلاسل الرسمية الحالية المتوفرة من مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي والخاصة بالمناطق المحتلة تفتقر الى المصدقية بشكل عام وذلك عندما يجري اختبار توافقها الداخلي واختبار توافقها مع المصادر الاخرى. ولا يعود هذا الافتقار الى المصدقية الى عدم توفر الكفاية المهنية لدى مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي بل يعود بصورة رئيسية الى المصاعب التي يواجهها المكتب المذكور في الحصول على التعاون الطوعي من قبل السكان الازحين تحت الحكم العسكري، كما يعود ايضا الى ان الأولويات الاحصائية هي اولويات موضوعة من منظور اسرائيلي وليس من منظور فلسطيني. ومع ذلك فانه يتعين الاعتماد على احصاءات مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي الى ان يتم وضع اساس اكثر رسوخا للاحصاءات الخاصة بالاراضي المحتلة ويتم تكييف البنية التحتية وفقا للاولويات الفلسطينية.

ولما كانت القرارات الخاصة بالاولويات داخل القطاعات وفيما بينها تحتاج الى معطيات يوثق بها حول الاوضاع والاتجاهات الراهنة لتكون اساسا لهذه القرارات، وحيث أن الاحصاءات الحالية تفتقر الى المصدقية بشكل عام، بالإضافة الى عدم تجانسها ووجود الكثير من الفجوات

الهامة فيها، فان الحاجة الى الاسراع في اقامة هذا الاساس الراسخ للاحصاءات في المناطق المحتلة هي حاجة ملحة جدا. فلا يمكن اذن تطوير نظام للاحصاءات الرسمية الفلسطينية من خلال عملية تطور مطولة أو من خلال اتباع منهجية كل قطاع بمفرده. فهناك حاجة الى وضع تصور متكامل يشمل كافة القطاعات من اجل اجراء احصاء اساسي لكل قطاع من القطاعات بهدف وضع الاولويات لكل واحد منها .

أذن لا يمكننا اثناء التخطيط لوضع نظام للاحصاءات الرسمية الفلسطينية ان نطرح الاسئلة التالية: هل احصاءات السكان تفوق في اهميتها الاحصاءات الاقتصادية او الاحصاءات الاجتماعية؟ وفي الاحصاءات الاجتماعية لا يمكننا ان نطرح الاسئلة التالية: هل احصاءات القوى العاملة تفوق في اهميتها الاحصاءات الصحية او التعليمية او الاسكانية؟ وهل الاحصاءات الصناعية تفوق في اهميتها الاحصاءات الزراعية ضمن الاحصاءات الاقتصادية؟ فالقطاعات المركزية كافة تحتاج الى الاحصاءات من اجل تسيير أعمالها العادية. وبما انه يوجد القليل فقط من الخبرة أو الممارسة الفلسطينية الثمينة والمستقلة للارتكاز عليها ، فلا بد للخطة الرئيسية ان تعتمد في بداية الامر على المصادر والخبرات الاخرى من أجل تطورها.

وتعتمد هذه الخطة الخاصة بالمجالات التي تشملها الاحصاءات في فلسطين على اعتبارات نظرية في غالبيتها وعلى الممارسات الدولية وخبرات الدول الأخرى كما كان عليه الحال عندما تم شرح الاعتبارات العامة في القسم السابق. وستكون الحاجات الاحصائية التي برزت في الدول الاخرى وثيقة الصلة بالحاجات في فلسطين، وذلك على الرغم من انه لا يمكن تلبية كافة تلك الاحتياجات من خلال عملية تطور طويلة الأجل. ولا بد من ايجاد طرق مختصرة لذلك ، وان كانت الاعتبارات العقلانية تفرض ان لا تكون تلك الطرق المختصرة مرتجلة بل ان تشكل اساسا لتطوير النظام على المدى الطويل. ولكن لا توجد ممارسة دولية معتمدة أو نموذج يهتدى به لاقامة نظام شامل وموحد للاحصاءات الرسمية.

في هذه الخطة سنعرض باسهاب نظاما للاحصاءات الفلسطينية يحتوي على ثلاثة انظمة فرعية مترابطة وهي:

1- نظام للاحصاءات السكانية والاجتماعية تكون الوحدة الرئيسية التي يجري تعدادها فيه الافراد والخصائص التي يتمتعون بها.



- 2- نظام للاحصاءات الاقتصادية تكون الوحدة الرئيسية التي يجري تعدادها فيه المعاملات بالنقد.
- 3- نظام للاحصاءات "الجغرافية" حيث تعتمد الوحدات الرئيسية فيه على الارض واستخداماتها والانشاءات الثابتة عليها. والنموذج المثالي من وجهة النظر الاحصائية هو ان تعتمد الانظمة الفرعية على ثلاثة سجلات مركزية للسكان والمنشآت الاقتصادية والارض واستخداماتها.



## الاحصاءات السكانية

### مقدمة:

يمكن تصور الاحصاءات السكانية في اطار حسابي بسيط يشمل حصر عدد السكان في منطقة ما مع احتساب الزيادة او النقص في ذلك العدد. ويمكن تقييم نوعية احصاءات السكان على ابسط المستويات بمقارنة الاعداد الاصلية للسكان ، اي مقارنة حجم السكان خلال فترتين زمنييتين، مع الاحصاءات الجديدة بناء على التغيرات التي طرأت على عدد السكان في غضون ذلك وفقا لعدد المواليد والوفيات والهجرة. ويجب ان يتطابق الفرق بين الاعداد الاصلية وصافي الحركة السكانية طبقا للحساب الوارد أدناه:

$$\begin{aligned} & \text{حجم السكان في 31 كانون الاول من السنة الاولى (العدد الاصيلي)} \\ & + \text{المواليد اثناء السنة الثانية} \\ & - \text{الوفيات اثناء السنة الثانية} \\ & + \text{الوافدون الى المنطقة اثناء السنة الثانية} \\ & - \text{المهاجرون من المنطقة اثناء السنة الثانية} \\ & = \text{حجم السكان في 31 كانون الاول في السنة الثانية (العدد الاصيلي)} \end{aligned}$$

ويمكن اجراء نفس النوع من الحسابات البسيطة بالنسبة لخصائص التركيب السكاني مثل تركيب الاسر أو العائلات أو بالنسبة للجنس والعمر. كما يمكن استخدام الكثير من المعادلات الرياضية وغيرها من الخصائص (كنسب الجنس ومعدلات النقص في السكان) وذلك لمراقبة نوعية الاحصاءات واجراء تقييم للاحصاءات السكانية.

وتشكل المتغيرات السكانية الخاصة بهذه الحسابات، اضافة الى الاحصاءات الاصلية للسكان لسنة الاساس، المتغيرات الاساسية لكافة التوقعات المطلوبة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي. ولا يوجد اي توقع أفضل لذلك من الاحصاء الاصيلي لسنة الاساس. ثم نحتاج بعد ذلك الى وضع الفرضيات حول معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة المستقبلية وذلك من أجل التخطيط لحاجاتنا المستقبلية من المدارس للأجيال القادمة التي تصل الى سن الالتحاق بالمدارس ومن الرعاية الصحية ومن الاسكان والخدمات الفنية المرتبطة به مثل خدمات المياه والمجاري

والكهرباء والهواتف والطرق وغير ذلك . وتعتبر الاحصاءات الجيدة باخسة الثمن في العادة اذا ما قورنت بالاخطاء التي ترتكب في التخطيط لأي قطاع من هذه القطاعات.

### الاحصاءات المتوفرة حالياً:

ان الاحصاءات الرسمية المتوفرة حول سكان الضفة الغربية (باستثناء القدس) وقطاع غزة، والتي قام مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي باجرائها ، هي في اساسها مجرد تقديرات وليست اعمال تعداد فعلية. ويجري حساب التقديرات باستخدام منطق الحسابات البسيطة المذكور أعلاه . غير أنه لا توجد عمليات تعداد حديثة للسكان لمراقبة مدى توافقها مع الاحصاءات الاساسية والمتغيرات السكانية. وفيما يتعلق بهذه المتغيرات، لا يجري التعداد الفعلي الا للمواليد، لذلك توجد حاجة للقيام بوضع الفرضيات الخاصة بالوفيات والهجرة.

تعود الاحصاءات الاصلية للسكان الى عهد بعيد يرجع الى عام 1967 وذلك عندما أجري تعداد لسكان المناطق التي احتلت آنذاك . ويجري منذ ذلك الوقت تحديث عدد السكان بصورة مستمرة باستخدام الاحصاءات السنوية للمواليد المسجلين والارقام الصافية للهجرة السنوية المدونة في نقاط العبور من والى المناطق المحتلة، وكذلك الفرضيات الخاصة بمعدلات الوفيات العمرية وتركيب الجنس والعمر المتعلق بالهجرة.

وتتبع الشكوك المحيطة باحصاءات السكان الرسمية الحالية في المناطق المحتلة وتركيبهم من الامور التالية:

- 1- الشكوك المحيطة بالعدد الاصيلي.
- 2- مدى صحة معدلات الوفيات العمرية التي يفترضها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي (التي تعتبر اعلى بكثير من الوفيات المسجلة).
- 3- تركيب الجنس والعمر للهجرة التي يفترضها المكتب المذكور.

وينبغي على المرء أن يضيف الى تلك الشكوك حول اعداد السكان المقيمين الشكوك الكبيرة حول اعداد الفلسطينيين الفاطنين في الدول المجاورة وغيرها من الدول . وتحتاج كافة اعمال التخطيط المستقبلية لأن تأخذ بعين الاعتبار أن الاغلبية من الفلسطينيين يعيشون حالياً خارج المناطق المحتلة.

وتعتمد التقديرات الخاصة بالمجموع الكلي للفلسطينيين الذين يعيشون في الدول المجاورة وفي غيرها من الدول على الفرضيات، ولذلك فإنها على درجة كبيرة من عدم اليقين. ويبلغ عدد الفلسطينيين المسجلين كساكنين لمخيمات اللاجئين التابعة لوكالة الغوث في الاردن ولبنان وسوريا مليوناً وثمانمائة وسبعة وثلاثين الف (1.837 مليون) نسمة. وعدد السكان هذا يعادل تقريباً عدد السكان الذين يعيشون داخل الاراضي المحتلة. والاسئلة حول كم من هؤلاء الفلسطينيين ستسمح لهم القرارات والاتفاقيات السياسية بالعودة، وكم عدد الذين سيعودون بالفعل عندما لا تعود السيطرة التامة على عمليات تدفق السكان ممكنة، هي أسئلة لم يبت فيها بعد.

وعلى الرغم من انه يمكن الاسترسال بسهولة في هذه الامور غير الواضحة، فإنه لا توجد سوى ادلة قليلة للاستناد اليها في وضع افتراضات وتقديرات بديلة حول حجم وتركيبه السكان المقيمين في الاراضي المحتلة في الوقت الحالي، وادلة اقل من تلك حول العدد والتركيبه التي سيكون عليها السكان في المستقبل القريب وذلك نتيجة لتدفقات الهجرة بصورة اكثر حرية مما هي عليه الآن. ولما كانت احصاءات السكان الموثوقة ضرورية لاعداد التخطيط الاجتماعي والاقتصادي على كافة المستويات - وكذلك لكافة الاحصاءات الاجتماعية التي تعتمد على العينات - فإن الحاجة الى تحسينها لا تحتاج الى برهان.

## الخيارات

هناك ثلاثة خيارات لتحسين الوضع الحالي هي :

- 1- اجراء مسح ديموغرافي على نطاق واسع الى حد ما.
- 2- اجراء تعداد كامل للسكان.
- 3- القيام بحملة لتحسين نوعية سجلات السكان الحالية.

### 1- المسح الديموغرافي

ان اجراء مسح ديموغرافي على نطاق واسع للسكان المقيمين سيكون بمثابة اجراء مؤقت من اجل التقليل من الشكوك المحيطة بالاحصاءات الحالية. ولا يمكن لهذا المسح أن يقوم مقام اجراء تعداد شامل للسكان. وسوف تعتمد الحاجة المتكررة لاجراء مثل هذا المسح الهادف الى تحسين التقديرات الاساسية للسكان في المستقبل على ما اذا كان الاسلوب الذي يعتمد على وجود

سجل لاحصاءات السكان هو اسلوب قابل للتطبيق ام لا، وعلى ما اذا كان سيجري اختياره على المدى الطويل ام لا . وسيوفر هذا المسح اختبارا لنوعية سجل السكان الحالي . وقد وضع مركز الاحصاء الفلسطيني بالتعاون مع مؤسسة FAFO النرويجية خطة لاجراء مثل هذا المسح الديموغرافي، وسيكون اجراء هذا المسح ضروريا بصورة خاصة اذا لم يتسن اجراء تعداد كامل للسكان خلال السنوات القليلة القادمة . وستكون الفترة الاولى اللازمة اعتبارا من بدء العمل الميداني وحتى تقديم تقرير كامل عن النتائج الاساسية لذلك المسح عشرة شهور حسب الخطة الحالية.

## 2- التعداد السكاني

تتطلب عملية اجراء تعداد شامل للسكان تخطيطا دقيقا. فمعظم البلدان تحتاج الى سنتين او اكثر لتخطيط عملية التعداد، والى اربع او خمس سنوات من بدء التخطيط حتى اصدار التقارير النهائية حوله وفي حين انه يمكن بالتاكيد تخفيض الفترة الاولى اذا ما كان التعداد ممولا بصورة جيدة، فان اية فترة تقل عن سنة كاملة للتخطيط لتعداد السكان وسنة كاملة اخرى لتقديم النتائج الاساسية التي يسفر التعداد عنها تعتبر فترة غير واقعية. فهذا التعداد سيكون التعداد الاول للسكان الفلسطينيين الذي يجري تخطيطه وتنفيذه بأيد فلسطينية .

وتجري معظم الاقطار تعدادا شاملا للسكان كل عشر سنوات، اما بعض الدول الغنية فتقوم باجرائه كل خمس سنوات. ويجري تحديث الارقام الخاصة بحجم السكان وتركيبهم بالاستناد الى انظمة التسجيل الادارية الخاصة بالمواليد والوفيات والهجرة اذا وجدت مثل هذه الانظمة وكانت بياناتها موثوقة، والا كانت هناك حاجة الى اجراء مسوحات ديموغرافية متخصصة، أو ما يسمى بعمليات التعداد المصغرة، وذلك كل خمس سنوات.

ومع وجود الانظمة المذكورة تعتبر الدقة في احصاءات السكان دورية لا محالة، حيث تكون صالحة الى حد معقول في السنوات التي تلي التعداد مباشرة ثم تبدأ بعدها الشكوك بالتجمع. وتستمر هذه الشكوك في الزيادة التصاعدية الى ان يتم اجراء تعداد السكان التالي ثم تبدأ الدورة مرة ثانية. ولا تستطيع التقليل من مدة هذه الدورة الى حدها الأدنى سوى الدول التي تتوفر لديها أنظمة تسجيل متطورة والتي تصبو بالفعل الى الحصول على عدد دقيق للسكان.

### 3- سجل السكان المعدل

إذا نجحت الحملة لتحسين سجلات السكان المتوفرة حالياً فسوف يقلل ذلك على الفور وبدرجة كبيرة من عدم المصادقية في احصاءات السكان المقيمين. فالقيام بتلك الحملة مع توجيه الدعوة الى كافة المقيمين في البلاد للتقدم لتسجيل اسمائهم ربما ينطوي على افضل الامكانيات المتوفرة وذلك بعد وقت قصير من توقيع اتفاقية سياسية لبسط السلطة الوطنية الفلسطينية على كافة ارجاء المناطق المحتلة.

وسيفي القيام بتلك الحملة بمعظم المهام التي يمكن لاي مسح ديموغرافي ان يفي بها في مجال احصاء السكان، كما انها ستترسي اساساً سليماً لكافة الادارات الفلسطينية العامة وكذلك ادارات المشاريع الخاصة اذا ما جرى توسيع حق استخدام تلك السجلات على سبيل المثال ليشمل ارباب العمل والمصارف وشركات التأمين الموجودة في الاراضي الفلسطينية.

ومن بين القضايا الحساسة تبرز الكيفية التي يمكن معها توسيع نطاق هذه الحملة الى مدى أبعد من السكان الفلسطينيين المقيمين في الاراضي المحتلة لكي تشمل الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج في الاقطار المجاورة وغيرها من الاقطار. كما ستكون هذه القضية مطروحة عندما يكون تعداد السكان قيد التخطيط.

ان بعض الخيارات المطروحة هي الخيارات التالية:

- 1- تسجيل اولئك الذين يعودون للعيش داخل الاراضي الفلسطينية فقط، أو
- 2- حصر التسجيل في اولئك الفلسطينيين القاطنين في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة، أو
- 3- الطلب من المقيمين تسجيل اقربائهم الذين يسكنون خارج البلد، أو
- 4- توجيه نداء الى كافة الفلسطينيين الموجودين في ارجاء العالم بتسجيل اسمائهم للحصول على المواطنة الفلسطينية.

ولا يشكل اختيار أحد هذه الخيارات أو الجمع بينها قراراً احصائياً بل هو قرار سياسي بحث لا بد فيه من أخذ الكثير من الأمور بعين الاعتبار. والخيار الذي يمكن تنفيذه بسهولة هو الخيار الاول فقط. وتحتاج القضايا التي تنطوي على هذا الخيار الى بحث عندما تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتبني القوانين الخاصة بسجل السكان والتعداد.

كما ان القيام بحملة من اجل تحسين وتحديث سجل السكان الفلسطينيين لا يعتبر في الأساس نشاطا احصائيا ولكنه من الأمور التي تهتم الادارة الفلسطينية العامة قاطبة. ويحتاج اي قرار لحفظ سجل للسكان كأساس لادارة عامة عادلة تراعي التكاليف اللازمة الى أن يصدر في قانون منفصل لا يكون جزءا من قانون الاحصاءات العامة، بحيث يبين ذلك القانون استخدامات هذا السجل والاجراءات الواجب اتباعها حتى يتم تحديثه بصورة متواصلة عن طريق أنظمة خاصة بتسجيل الولادات والوفيات والهجرة.

سينحصر محتوى سجل السكان المركزي وفقا لهذا القانون ببند قليلة جدا فقط هي: الاسم الكامل لكافة السكان ورقم هويتهم وتاريخ ومكان ولادتهم وعنوانهم الحالي وما اذا كانوا عزابا أو متزوجين، اما بالنسبة للقاصرين فيشتمل على الاقل على اسماء والديهم ورقم هويتهم. ولا يجري استخدام هذا السجل الا لتحديث السجلات المختلفة اللازمة لادارة السوزارات والدوائر المختلفة وللإحصاءات الرسمية التي تجريها دائرة الاحصاء المركزية.

ولن يحول مثل هذا السجل دون الحاجة في الوقت الراهن الى اجراء تعداد شامل للسكان وللمساكن. فربما تكون هناك حاجة الى القيام بتعداد من وقت الى آخر من اجل تحديث سجل السكان واعداد احصاءات للاحتياجات المحلية التفصيلية الخاصة بالقوى العاملة والمهن والنشاط الاقتصادي والاحوال السكنية وغير ذلك من الامور. ولن تتضاءل الحاجة الى اجراء تعدادات للسكان في المستقبل الا اذا أمكن حفظ بيانات الانظمة المختلفة لتسجيل الولادات والوفيات والهجرة بشكل موثوق جدا.

ان عملية فصل الحملة الخاصة بتحسين سجل السكان عن حملة تعداد السكان - حيث يتم اجراء كل منهما حسب القانون الخاص به - ستؤدي الى ابراز الفرق بينهما. فسجل السكان سيكون الأساس الذي تعتمد عليه كافة الادارات العامة في حين ان تعداد السكان سيكون نشاطا احصائيا بحثا تنطبق عليه قيود السرية. وتزيد نوعية تعداد السكان جودة اذا ما كان سجل السكان حديثا وجرى استخدامه كأساس لعملية التعداد. أما موضوع امكانية استخدام التعداد لتصحيح سجل السكان وتحديثه بادخال التغييرات التي تطرأ على العناوين فسوف يحتاج لاعتبارات منفصلة عندما يجري اعداد التشريع الخاص بتعداد السكان.



## توصيات مركز الاحصاء الفلسطيني

يوصي مركز الاحصاء الفلسطيني بما يلي:

- 1- أن يرتكز نظام احصاء السكان على سجل مركزي للسكان يتم انشاؤه بسن قانون يشتمل على الاجراءات الواجب اتباعها لتحديثه بتسجيل بيانات المواليد والوفيات والهجرة.
- 2- ان يجري التخطيط لحملة تهدف الى تحسين وتحديث سجل السكان الموجود حالياً وتنفيذ تلك الحملة حالما تكتمل السيطرة الفلسطينية على الارض المحتلة.
- 3- ان يجري التخطيط لاجراء تعداد شامل للسكان والمساكن بحيث يتم تنفيذه في المستقبل القريب على أن لا يتجاوز ذلك عام 1997.
- 4- ان يتم تنفيذ مسح ديموغرافي على نطاق واسع نسبياً حسبما جرى التخطيط له وذلك كاجراء مؤقت لتحسين الاحصاءات السكانية ولكي يكون بمثابة اختبار شامل لسجل السكان الحالي .



## الاحصاءات الاجتماعية

### مقدمة:

تعتمد الاحصاءات الاجتماعية اعتمادا تاما على احصاءات السكان، ويجب النظر اليها كجزء لا يتجزأ من عناصر نظام الاحصاءات السكانية. وتقوم الاحصاءات الاجتماعية في معظم الاقطار على مزيج من السجلات الادارية والمسوحات المتخصصة. فاعداد المعلمين والطلبة الموجودين في المستويات المختلفة تؤخذ من النظام المدرسي، كما تؤخذ اعداد الاطباء والممرضين والمعاونين وغيرهم من سجلات التوظيف أو من السجلات الادارية الخاصة باصدار تراخيص مزاوله المهنة لهؤلاء المهنيين. وغالبا ما تبني احصاءات الدخل على السجلات المأخوذة من السلطات الضريبية. وتؤخذ اعداد المرضى الذين تجري معالجتهم من الامراض المتنوعة من سجلات الاطباء والمستشفيات. اما اعداد الجرائم فتؤخذ من التقارير المقدمة الى الشرطة ومن سجلات المحاكم.

وتحتاج هذه الاحصاءات المبنية على السجلات الادارية الى احصاءات سكانية موثوقة لكي يكون لها معنى اكبر ولتشكل قاعدة لحساب المعدلات والنسب كعدد الاطباء والمرضات وأسرة المستشفيات المتوفرة لكل مئة الف شخص او ما يقرب من ذلك، واعداد المصابين بالأمراض المختلفة واسباب الوفيات ونسب التسجيل في المدارس لفئات الاجيال المختلفة وغير ذلك. وتستفيد كذلك القطاعات المختلفة من الاحصاءات المشتقة من المسوحات المتخصصة للأسر كمسوحات القوى العاملة ومسوحات الدخل والانفاق والاستهلاك والمسوحات الصحية ومسوحات المساكن ومسوحات الثقافة والمسوحات الخاصة بضحايا الحوادث المختلفة وغير ذلك من المسوحات. وان أهم اوجه النقاش الذي يدور حول هذه المسوحات المتخصصة هي أنه لا يمكن في الغالب اعطاء تفسيرات ذات مغزى للتغير في السلاسل الاحصائية التي تعتمد على السجلات الادارية وحدها. فهي تعجز في الغالب عن اظهار ما اذا كان هناك تحسن حقيقي في أحوال السكان المعيشية وفي رفاهيتهم أم لا.

ومن المحتمل أن يعني ازدياد أعداد المرضى الذين تجري معالجتهم من مرض معين بأن المزيد من الأشخاص المصابين بذلك المرض يتلقون المعالجة في الوقت الراهن، ولكنه قد يعني كذلك بأن الإصابة بذلك المرض هي في ازدياد. كما انه من المؤكد ان عدد الامراض التي يتم تشخيصها ومعالجتها سيزداد عندما يتوفر المزيد من الاطباء والاسرة في المستشفيات لقاء أجور

يستطيع المرضى تحملها. ولا يشمل عدد العاطلين عن العمل المسجلين في مكاتب تبادل الايدي العاملة او لدى مكاتب العاطلين عن العمل اولئك العمال العاطلين غير المسجلين او الذين لا يشملهم بدل البطالة أو اية برامج اخرى للاعانات بسبب البطالة.

وهكذا فان المسوحات الصحية تجرى من اجل الحصول على صورة صحيحة عن الوضع الصحي في المجتمع ومدى الاصابة بالامراض المختلفة ومن ضمنها تلك الامراض التي لم يوصف لها علاج او لم يجر فيها طلب العلاج. ويتم القيام بمسوحات للقوى العاملة لغرض قياس نسبة التوظيف والبطالة بطريقة تمثل الواقع بشكل كامل بتطبيق مفاهيم وتعريفات وطرق قياس متفق عليها دوليا، ثم يضاف اليها بعد ذلك بعد آخر حول اوضاع سوق العمل للقيام باجراء مقارنات دولية صحيحة.

ان الحاجة الى المعلومات المفروضة ان توفرها الاحصاءات الاجتماعية يمكن تليتها على أكمل وجه عندما يجري دمج الاحصاءات المعتمدة على السجلات الادارية بنظام احصاء السكان ثم يجري استكمالها بمسوحات توفر المعنى والمنظور الخاصين بتشخيص المشاكل بشكل ناجع ووصف الاجراءات الواجب اتخاذها وتقييم التقدم الذي يتم احرازه. ويمكن ان تقوم دائرة احصاء مركزية تتمتع بالسلطة القانونية اللازمة بعملية دمج الاحصاءات الادارية واحصاءات السكان والمسوحات بطريقة جيدة بدلا من أن يقوم كل قطاع من القطاعات بأجراء احصاءاته بنفسه.

### قائمة بالنواحي الاجتماعية المختلفة

ان احدى الطرق للحصول على نظرة شاملة للاحصاءات الاجتماعية هي وضع قائمة تشمل على كافة القطاعات الاجتماعية الرئيسية. ويمكن استنباط قائمة كهذه من هيكلية المؤسسات العامة في اي بلد متطور وأخذها كدليل على ماهية الأمور المشتركة او الاجتماعية الاساسية. وقد اتفقت الدول على تحديد بعض تلك الاهتمامات عن طريق انشاء المنظمات الدولية ضمن هيئة الامم المتحدة. فهناك منظمة العمل الدولية لامور العمل ومنظمة الصحة العالمية للامور الصحية ومنظمة اليونيسكو لامور التربية والعلم والثقافة ومنظمة الاغذية والزراعة لامور الغذاء وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للامور الاقتصادية ومنظمة الانتربول للعمل ضد الجريمة وهيئة الامم المتحدة نفسها لامور السلام ، وغير ذلك من المنظمات الدولية.

وتتضمن احدى القوائم العديدة المستخدمة في تنظيم الاحصاءات الاجتماعية في الدول الاسكندنافية النواحي التسع التالية:

- 1- دخل الاسر وانفاقها واستهلاكها.
- 2- القوى العاملة وظروف العمل.
- 3- التعليم وفرص الالتحاق بالمدارس.
- 4- الصحة وفرص الحصول على الرعاية الطبية.
- 5- العائلة وظروف الجماعات ذات الحالات الخاصة.
- 6- المساكن والمرافق.
- 7- الثقافة والترفيه.
- 8- ضحايا الحوادث والجرائم.
- 9- المؤسسات الشعبية والانتخابات.

فيما يلي نورد بايجاز الممارسات والخبرات الدولية ونربطها بشكل موجز ايضا بالاحصاءات المتوفرة حول الاراضي المحتلة.

#### 1- دخل الأسر وانفاقها واستهلاكها:

يمكن الحصول على معلومات حول دخل الأسر وانفاقها واستهلاكها عن طريق المسوحات فقط. وفي مقدور الدول التي لديها سجلات جيدة للدخل والضريبة والتأمينات الاجتماعية اعداد احصاءات حول الدخل تعتمد في الغالب على السجلات الادارية، ولا تكتمل هذه السجلات الا عن طريق البيانات المستقاة من عمليات المسح. ويعتبر الحصول على بيانات دقيقة حول الدخل عن طريق الأسر امرا صعبا في كافة بلدان العالم.

ومن الضروري ان يتم الحصول على بيانات حول انفاق واستهلاك الأسر من الاسر نفسها وذلك باجراء المسوحات التي يطلب فيها من الأسر تدوين الانفاق والاستهلاك اليومي في مفكرة لمدة اسبوعين او اربعة اسابيع. وقد يشكل الاستمرار في حفظ هذه المفكرة ولو لمدة اسبوعين عملا صعبا بالنسبة للأسر، لذلك يجب على الذين يجرون المقابلات تقديم كل عون ممكن عن طريق زيارة الأسر يوما بعد يوم خاصة اذا كان افراد هذه الاسر أميين.

وتشكل مثل هذه البيانات، وفق المنظور الاجتماعي، حاجة ملحة باعتبارها أساساً لتقييم الظروف المعيشية ونفسي الفقر ونامط الاستهلاك والتغذية. وتعتبر انماط الاستهلاك والانفاق، وفق المنظور الاقتصادي، أساساً للأوزان في نشرة الارقام القياسية للاسعار وللإستهلاك الخاص وللتقديرات الأخرى في الحسابات القومية. وهذه الاسباب المشتركة هي من الشمولية واللاحاح بحيث تجعل من عملية اجراء مسح للإستهلاك والانفاق احدى أولى المهام التي يتعين ان تحققها دائرة احصاء ناشئة في الدول النامية.

وبالنسبة لفلسطين، تجدر الإشارة الى انه لم يقم مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي باجراء اي مسح من هذا القبيل عدا المسح الذي اجري في عام 1973-1974 على الأسر في الاراضي المحتلة.

## 2- احصاءات القوى العاملة:

تجري عمليات المسح على القوى العاملة اما في كل سنة أو في كل فصل من فصول السنة، وحتى في كل شهر في بعض الدول الغنية، من اجل الحصول على بعض أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي. ونلاحظ ان فحوى هذه المسوحات والمنهجية المستخدمة في اجرائها هي على قدر كبير من التنسيق الدولي عن طريق الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية. الا ان مفاهيم وتعريفات هذه المنظمة تعتبر اكثر ملاءمة للدول المتطورة جدا والتي تتركز قواها العاملة بأجر في المدن. ونجد ان هذه المفاهيم والتعريفات تقل أهمية في الدول الاقل تطورا التي يعيش غالبية سكانها في منطقة الريف التي تتميز باقتصاد الكفاف.

وتعتمد مسوحات القوى العاملة على العينات مما يجعلها غير صالحة بالتالي لتوفير بيانات حول الوظائف والمهن ونوعية النشاط الاقتصادي مع اعطاء تفصيل محلي مسهب يخدم احتياجات التخطيط المحلي والاحتياجات الأكثر تخصصا لاجراء ابحاث حول اسواق العمل والابحاث الطبية. ولا يمكن الوفاء بالحاجة لهذه البيانات الا عن طريق اجراء تعداد للسكان.

ويشمل البرنامج الكامل لاحصاءات العمل بيانات حول مجموعة من ظروف العمل. واستنادا الى البند رقم 160 من اتفاقية منظمة العمل الدولية يشتمل البرنامج الشامل لاحصاءات العمل على بيانات حول الاجور والارباح وتكاليف العمل والاصابات والامراض المهنية بالاضافة الى البيانات حول الاضرابات والاعلاقات من قبل اصحاب العمل والاجراءات الصناعية الأخرى.

وبالنسبة للوضع في فلسطين فقد قام مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي بعمليات مسح على القوى الفلسطينية العاملة حسب منهجية منظمة العمل الدولية منذ عام 1974 باستخدام عينة جرى تصميمها لاعطاء تقديرات سنوية وفصلية (ربع سنوية) حول الضفة والقطاع. وقد توقف العمل على بعض السلاسل نظرا للصعوبات المتزايدة في تأمين تعاون المستجوبين بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 1987. ويقوم مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي حاليا بنشر تقديرات سنوية فقط.

وقد أوقف مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي اعمال جمع البيانات في غزة واريحا في شهر ايار من عام 1994، وتشكل البنية التحتية لأعمال المسح فيما يتعلق بالباحثين الميدانيين (العدادين) والمشرفين الفلسطينيين المدربين جزءا من الادارة المدنية التي جرى تحويلها الى السلطة الوطنية الفلسطينية.

### 3- التعليم وفرص الالتحاق بالمدارس:

يتم في العادة تجميع الاحصاءات حول التعليم وفرص الالتحاق بالمدارس بالنسبة لصغار السن الذين هم بعمر الالتحاق بالمدرسة استنادا الى السجلات الادارية التي ترد الى وزارة التربية والتعليم عبر قنوات القطاعات المختلفة. اما بالنسبة لاحصاءات مستوى التعليم الخاص بكبار السن والقوى العاملة على وجه التحديد فيتم الحصول عليها عن طريق المسوحات وتعداد السكان لتلبية احتياجات التخطيط المحلي الاكثر تفصيلا.

لقد قامت الدول المتقدمة جدا التي لديها احصاءات رسمية تستند الى السجلات باستخدام احصاء السكان لانشاء سجل تعليمي خاص بالسكان البالغين، وتقوم بتحديثه باستمرار عن طريق السجلات الادارية الخاصة بالمدارس وتشمل الشهادات والدرجات العلمية التي يحصل عليها التلاميذ والطلاب الذين أتموا مختلف المراحل التعليمية.

يشكل صغار السن الغالبية العظمى من ابناء الشعب الفلسطيني القاطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، اذ أن ما يقارب 50% من عدد السكان هم دون الخامسة عشرة. ويشكل الذين تتراوح اعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة قرابة ثلث السكان. لذلك تعتبر فرص الالتحاق بالمدارس ونوعية التعليم المتوفر ذات اهمية قصوى لمستقبل فلسطين وهي على رأس قائمة الاولويات بالطبع.

وقد قام مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي بنشر بيانات سنوية حول مستويات التعليم في الضفة والقطاع، واشتملت هذه البيانات على عدد سنوات الدراسة لمن هم في سن الخامسة عشرة فما فوق مفصلة حسب العمر والجنس اعتمادا على مسح القوى العاملة. وقد وفر مكتب الاحصاء المذكور بشكل موجز البيانات الادارية المعتادة حول عدد المدارس والغرف الدراسية وعدد التلاميذ حسب الجهة المشرفة على تلك المدارس مثل مدارس الحكومة أو المدارس التابعة لوكالة الغوث أو غير ذلك، وحول مستوى المؤسسة التعليمية ونوعها في المنطقتين المذكورتين.

#### 4- الصحة وفرص الحصول على الرعاية الطبية:

تعتمد الاحصاءات الصحية وتلك المتعلقة بفرص الحصول على الرعاية الطبية في غالبيتها على السجلات الادارية التي يتم الحصول عليها من الاطباء والمستشفيات. ويقوم عدد قليل من الدول باجراء مسوحات صحية بشكل منتظم. وتعتمد المؤشرات التقليدية المتعلقة بحالة السكان الصحية على احصاءات الوفيات، بما في ذلك الاحصاءات حول اسباب الوفيات وفقا للتصنيفات التي اوصت بها منظمة الصحة العالمية. وتوفر الاحصاءات حول توقعات البقاء على قيد الحياة منذ الولادة وحتى الاعمار المختلفة اللاحقة وحول معدلات وفيات الرضع ومن هم دون الخامسة، اضافة الى الاحصاءات حول اسباب الوفيات، معلومات هامة ومفيدة حول الوضع الصحي. لكن التغير في هذه المؤشرات يصبح غير ذي أهمية للدول التي تكون فيها معدلات وفيات الرضع منخفضة جدا وتوقعات البقاء على قيد الحياة عالية جدا.

بالنسبة لفلسطين، ما زالت التغيرات التي تطرأ على المؤشرات المذكورة ذات أهمية كبرى بالنسبة للوضع الصحي. ويقوم كل من وزارة الصحة ومكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي بتقييم معدلات الوفيات المسجلة في المناطق الفلسطينية بطريقة مختلفة، حيث يعتقد مكتب الاحصاء ان سجلات الوفيات في الضفة والقطاع غير مكتملة. وتؤيد المسوحات التي اجرتها مؤخرا منظمة اليونيسف والمؤسسة النرويجية (FAFO) وجهة نظر مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي فيما يتعلق بأنظمة تسجيل الوفيات في الضفة الغربية وغزة.

ويوفر مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي كذلك البيانات الادارية المعتادة حول المستشفيات والأسرة والمرضى الذين يدخلون المستشفيات او يغادرونها وعدد الايام التي يقضيها المرضى في المستشفيات والنسبة المئوية للأسرة غير الشاغرة وعدد العمليات الجراحية. ويشير



وجود هذه الاحصاءات الموجزة الى توفر المصادر والقنوات المعلوماتية الخاصة بالاحصاءات الاكثر تفصيلا حول القطاع الصحي.

وقد قام مركز الاحصاء الفلسطيني والمؤسسة الامريكية للعلوم الاجتماعية "ماكرو انترناشونال" باعداد خطة لاجراء مسح سكاني صحي في الاراضي المحتلة. وقد تم تصميم هذا المسح لجمع البيانات المذكورة عن طريق عينة طبقية تتكون من ستة آلاف امرأة سبق لهن الزواج وتتراوح اعمارهن بين 15-49 سنة وذلك من أجل تقييم البرامج الصحية وتخطيط الأسرة، ومن أجل القيام بتقييم اضافي للوضع الديموغرافي في الضفة والقطاع، ومن اجل المساعدة في نشر واستخدام النتائج في تخطيط وادارة البرنامج الصحي وبرنامج تنظيم الاسرة في هاتين المنطقتين. ويعتبر هذا المسح الذي يركز على الامور التي تهتم صحة الأم والطفل منطبقا بشكل كبير على البند التالي.

##### 5- العائلة وظروف الجماعات ذات الحالات الخاصة :

تشمل الاحصاءات الخاصة بالأسر والعائلات والجماعات ذات الحالات الخاصة بيانات حول حجم الأسرة وتركيبها، وتطلب هذه البيانات في العادة على مستوى محلي مفصل ويتم الحصول عليها بالتالي من التعداد السكاني. ولا تستطيع الدول التي لديها أنظمة تسجيل متقدمة جدا اعداد بيانات سنوية حول حجم الاسر وتركيبها الا اذا اشتمل سجل السكان المركزي على عناوين مفصلة تشمل أرقام الشقق بالنسبة للمباني التي تتألف من عدة شقق وعلى سجل يشمل جميع المساكن. وتعتبر هذه الاحصاءات ضرورية للسلطات العامة والشركات الخاصة من اجل التنبؤ بالحاجة الى المساكن وبالتطورات التي تحصل في اسواق هذه المساكن.

ومن المنظور الاجتماعي، تكمن الحاجة للاحصاءات حول العائلات وتركيبها ضمن الاسر لتحديد الجماعات ذات الحالات الخاصة مثل العائلات التي فقدت احد الأبوين أو الاطفال اليتامى أو الاطفال بالتبني أو الأرمال أو المعاقين أو الاشخاص الكبار في السن.

وتعتمد الاحصاءات المتعلقة بتكوين العائلة وانحلالها عن طريق الزواج والطلاق أو وفاة أحد الأبوين في العادة على السجلات الادارية تماما كما تعتمد الاحصاءات حول الاطفال غير الشرعيين الذين يولدون لأمهات غير متزوجات. وفي كثير من الدول الغنية لم تعد الاحصاءات الادارية حول الزواج والطلاق تنطبق على احصاءات تكوين العائلات وانحلالها حيث ان نسبة متزايدة من العائلات تتكون وتحل بدون تسجيل الزواج أو الطلاق.

وتعتبر الأسر الكبيرة والعائلات الممتدة من المميزات الرئيسية للمجتمع الفلسطيني. ويعتمد مستوى معيشة الأفراد على نوع الأسرة والعائلة التي ينتمون إليها، خاصة نسبة التبعية في الأسرة. بالنسبة لفلسطين، لا توجد احصاءات تستند الى التعدادات الخاصة بحجم الاسر وتركيبها. وقد قام مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي بنشر بيانات سنوية مستقاة من مسح القوى العاملة حول حجم الاسر في غزة والضفة الغربية، الا انها لا تشمل تفاصيل حول تركيبة الاسر أو العائلات.

#### 6- ظروف السكن وفرص الحصول على الخدمات:

تحتاج الدول في العادة الى احصاءات المساكن والمرافق بشكل مفصل جداً يفي بأغراض التخطيط المحلي الخاص بالانشاءات والمرافق والخدمات. وبالتالي، فالعديد من الدول تدمج تعداد المساكن بتعداد السكان. وحيث ان عدد البيوت ثابت تقريبا، ويتغير ويزداد بنسبة مئوية بسيطة في السنة، فان الفترة المعتادة وهي عشر سنوات بين كل احصاء وآخر تعتبر مناسبة خصوصا أن التغييرات في عدد البيوت يمكن متابعتها على المستوى المحلي عن طريق الاحصاءات الخاصة بانشاء البيوت.

وتتغير ظروف المساكن من المنظور الاجتماعي من سنة الى أخرى تقريبا اذا كان عدد السكان في ازدياد بنسبة كبيرة، أو اذا كانت الهجرة من الريف الى المدن كبيرة. بالنسبة لفلسطين، لم يجر اي تعداد للمساكن منذ عدة عقود، الا ان مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي قام بنشر المؤشرات المعتادة حول ظروف السكن والمرافق، بما في ذلك ممتلكات الاسر من السلع التي تعمر طويلا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على اساس نماذج من ظروف السكن أضيفت الى مسوحات القوى العاملة لسنوات مختارة آخرها كان عام 1992.

#### 7- الثقافة والترفيه:

تشمل الاحصاءات الخاصة بالثقافة والترفيه في العادة الاحصاءات حول المكتبات والكتب والجرائد والمجلات الدورية والمتاحف والعروض الثقافية والترفيهية والافلام المنتجة. وتتدرج تحت هذه الفئة ايضا الاحصاءات الخاصة بما تملكه الاسر من أجهزة الراديو والمسجلات واجهزة التلفزيون والفيديو وكذلك حجم مستمعي ومشاهدي برامج الراديو والتلفزيون. وهناك فئة منفصلة اخرى من الاحصاءات وهي التي تتعلق بالمؤسسات الدينية وعدد الافراد الذين يحضرون الطقوس

الدينية. وبعض الدول تدرج ضمن هذه الاحصاءات ايضا المرافق والمؤسسات والأنشطة الرياضية.

وتعتمد هذه الاحصاءات في معظمها على التقارير الادارية، الا ان الاحصاءات الخاصة بالنشاطات يتم الحصول عليها في معظم الحالات عن طريق المسوحات. ولا تتوفر اية احصاءات رسمية في هذا المجال حول الضفة الغربية وقطاع غزة.

#### 8- ضحايا الحوادث والجرائم:

تعتمد الاحصاءات الخاصة بالنظام العام وبضحايا الحوادث والجرائم في العادة على التقارير الادارية التي تصدرها الشرطة والمحاكم. وتشمل هذه الاحصاءات ايضا بيانات حول المساجين من السكان.

وفي معظم الحالات تؤدي حوادث السير والحوادث الخطيرة التي تقع في اماكن العمل الى تدخل افراد الشرطة، وبالتالي يجري الابلاغ عنها عن طريق نفس القنوات المستخدمة في الابلاغ عن الجرائم. اما الحوادث الخطيرة الاخرى التي تؤدي الى الوفاة أو الى الاصابة البالغة فيبلغ عنها عن طريق الجهاز الصحي. وقليل من البلدان لديها الاجراءات الكفيلة بالابلاغ عن جميع انواع الحوادث، بما فيها الحوادث العديدة التي تقع في البيوت، الا ان معظم البلدان تجمع احصاءات حول حوادث السير واصابات العمل، بينما لا يجري الابلاغ عن الانواع الاخرى من الحوادث الا اذا تمت معالجة المصابين في المستشفيات.

وقليل من البلدان تكمل هذه البيانات السجلية بمسوحات حول سقوط الضحايا بين الاسر باحصاء ضحايا جرائم العنف وضحايا الخلافات على الملكية.

بالنسبة لفلسطين، يوفر مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي التقارير السجلية حول الجريمة من سجلات الشرطة والمحاكم باعتبارها احصاءات تدرج في هذا المجال.

#### 9- المؤسسات الشعبية والانتخابات:

توفر جميع الدول احصاءات رسمية حول نسبة الاشتراك في الاقتراعات ونتائج الانتخابات. ويحاول عدد قليل من الدول ابراز مستوى الاشتراك الشعبي في أمور اخرى من العملية السياسية الديمقراطية مثل الكتابة في الجرائد ونسبة التنظيم والنشاط داخل الاحزاب وتشكيل اتحادات العمال والتنظيمات الاخرى والقاء الخطب في الاجتماعات والاشتراك في الاجتماعات

الحاشدة والتظاهرات. وتعتمد هذه الاحصاءات على المسوحات، الا انها لا تشمل بالطبع اسماء الاحزاب والتنظيمات. والأمر الثالث الذي يمكن ان تغطيه هذه المسوحات هو ما اذا كان المجيئون على الاستبيانات قد عوملوا بطريقة غير مناسبة او غير عادلة من قبل المسؤولين في الدوائر المختلفة مثل الشرطة والمستشفيات والمدارس والضرائب واصحاب العمل ونقابات العمال والبنوك وشركات التأمين وغير ذلك.

بالنسبة لفلسطين، لا يقوم مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي باعداد أو توفير الاحصاءات المذكورة حول الاراضي المحتلة. الا ان الدراسة التي قامت باجرائها المنظمة النرويجية (FAFO) حول الظروف المعيشية في الاراضي المحتلة تشمل بعض هذه الاحصاءات.

## التصنيفات

تعتبر الامور المتعلقة بالتوزيع او التصنيف واردة في هذا السياق باعتبارها بعض المظاهر التي تهتم المجتمع فيما يتعلق بالمساواة أو التمييز. وتنتشر الاحصاءات الاجتماعية وتعرض بانتظام وفق التصنيفات القياسية الأربع وهي العمر والجنس والمكانة الاجتماعية (ويشار اليها بالمهنة أو الدرجة العلمية أو الدخل) والموقع الجغرافي. وفي كثير من البلدان تدخل ايضا الاعتبارات المتعلقة بالعرق او الجنس البشري و/أو الدين. ومن الأهمية بمكان أخذ الحاجة الى تقديم البيانات وفق التصنيفات المذكورة بعين الاعتبار عند النظر في حجم العينة وتصميمها.

وغالبا ما تدعو الحاجة الى عرض البيانات بشكل مفصل الى حد ما حسب فئات العمر لتكون بمثابة متغيرات توضيحية. وقد تخلق التغييرات في التركيب العمري اتجاهات لا علاقة لها من الناحية الاجتماعية.

ووفقا لتوصيات هيئة الأمم المتحدة، يجب تقديم جميع الاحصاءات الرسمية حسب الجنس لتوضيح المسائل المتعلقة بالجنسين. وتحظى هذه الامور باهتمام متزايد في معظم الدول هذه الايام .

## الخيارات

عندما يتعلق الأمر بالخيارات الخاصة بنظام للاحصاءات الاجتماعية في فلسطين على اساس السجلات الادارية، فليس لدى مركز الاحصاء الفلسطيني الا خيار واحد ألا وهو الاعتماد

الشديد على الاحصاءات الادارية المستندة الى الاجراءات الادارية في القطاعات المختلفة. ويجب استغلال هذا الخيار الى أقصى حد تحت جميع الظروف.

ولا يتطلب الخيار المذكور الكثير من الموارد، كما انه لا ينطوي على أعباء وتكاليف تذكر بالنسبة للمستجوبين . الا انه يتطلب الكثير من التفهم الواسع من قبل ادارات ووحدات القطاع العام للحاجة الى الاحصاءات الجيدة والرغبة في التعاون مع دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. وبالإمكان اظهار هذا التفهم والرغبة في التعاون في قانون عام للاحصاءات تقوم باعماله السلطة الوطنية الفلسطينية مما يعطي دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية الحق في جمع الاحصاءات استنادا الى السجلات الادارية في جميع الادارات والوحدات العامة.

وبالنسبة للمسوحات هناك عدة خيارات. تعتبر المسوحات المتخصصة التي تجرى على اساس مستمر أو منكرر مشاريع كبيرة ضمن ميزانية محدودة للاحصاءات بالمقارنة مع جمع الاحصاءات استنادا الى السجلات الادارية الموجودة، خصوصا اذا كانت هذه السجلات مدخلة في الحاسوب أو سيجري ادخالها كما هو متوقع. إن عملية بناء قدرات وطنية في مجال مسوحات الأسرة مع جميع ما يلزم من الكفاءات الفنية المتنوعة والمتخصصة للمراحل المختلفة لعملية المسح تعتبر مهمة ضخمة بالنسبة لدائرة احصاءات آخذة في النشوء في البلدان النامية.

وفي الوقت الحاضر ليست لدى مركز الاحصاء الفلسطيني القدرة على اجراء مسح أسوي دون أية مساعدة، الا انه سيكون قادرا على ان يتولى البنية التحتية الخاصة بمسح القوى العاملة لمكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي فيما يتعلق بالباحثين والمشرفين الميدانيين في الاراضي المحتلة. ويشكل هؤلاء سندا هاما جدا لبناء قدرة وطنية لاجراء مسح أسري. ويتعين على مركز الاحصاء الفلسطيني ان يستغل هذا السند بشكل كامل، على الرغم من كونه سندا محدودا، كنواة لتلك القدرة. وقد حصر مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي دور العاملين الفلسطينيين في جمع البيانات فقط. اما بالنسبة لكافة اشكال التخطيط التي تسبق العمل الميداني وجميع مراحل عملية المسح التي تلي جمع البيانات فقد كانت تتم بشكل مركزي في مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي.

ويتمثل الخيار الأول بمجرد الاستمرار في اجراء مسح القوى العاملة في اقرب وقت ممكن. ويجب تطبيق هذا المسح على الفور من قبل مركز الاحصاء الفلسطيني في قطاع غزة واريحا حيث أوقف مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي اعمال جمع البيانات. وتكمن الاستراتيجية الحذرة الحريصة على الحفاظ على هذه النواة الهامة للقدرة على اجراء مسح أسري في الاستمرار

بجمع البيانات حول القوى العاملة باستخدام الاجراءات والاساليب المعتادة والمتبعة حاليا ثم اضافة نماذج أخرى من وقت لآخر للوفاء بالحاجات التي يظهرها المستخدمون في القطاعات المختلفة. اضافة الى ذلك، بالامكان استخدام هذه القدرة على اجراء مسح أسري للقيام بمسح الانفاق والاستهلاك حالما يجري الانتهاء من التخطيط والتدريب الكافيين لاجراء هذا المسح، ويتم بالطبع الحصول على التمويل الكافي لجميع مراحل عملية المسح المبينة في بند الاسس العامة لانشاء النظام الاحصائي. ويعتبر هذا المسح ضروريا للنظام الاحصائي الفلسطيني لأنه يشكل كذلك احد الروابط الهامة بين نظام الاحصاءات السكانية ونظام الاحصاءات الاقتصادية، اضافة الى مسح القوى العاملة.

ويشكل المسح السكاني الصحي الذي ينوي مركز الاحصاء الفلسطيني القيام به بالتعاون مع المؤسسة الامريكية للعلوم الاجتماعية، "ماكرو انترناشونال"، مشروعا مستقلا بالكامل تقوم بتمويله وكالة التنمية الدولية الامريكية. وقد أجري هذا المسح في عدة دول باستخدام نفس الاساليب ووفر بيانات حول معدلات الخصوبة ووفيات الرضع والاطفال وتخطيط الاسرة ومدى توفر العناية الصحية مع التركيز على الأمور التي تتعلق بصحة الأم والطفل. وتعتبر اهمية هذا المسح المتخصص جدا، الذي يتطلب اجراؤه مبالغ كبيرة، بالنسبة للنظام المستقبلي للاحصاءات الرسمية الفلسطينية على قدر اكبر من الشك بالمقارنة مع الحاجة المتكررة لاجراء مسح الانفاق والاستهلاك. واذ نجح اجراء المسح السكاني الصحي في فلسطين كما نجح في عدة دول أخرى، فانه سيوفر بيانات مفيدة جدا تتعلق بصحة الأم والطفل وسيشكل فرصة طيبة جدا لمركز الاحصاء الفلسطيني للحصول على الخبرة والممارسة المتعلقةين بادارة المسوحات بشكل مهني جدا.

ويتمثل الخيار الثاني في البدء بالتخطيط لمسح أسري شامل يصمم لاعطاء قاعدة بيانات في كافة المجالات التي تهتم المجتمع بدلا من اعداد مسوحات متخصصة لكل قطاع من قطاعات السكان والصحة والقوى العاملة والتعليم وغير ذلك. وسيكون هذا المسح الشامل متمشيا من نواح عدة مع توصيات البعثة المشتركة للبنك الدولي ومكتب الاحصاء التابع لهيئة الأمم المتحدة. وتشمل حجج البنك الدولي المؤيدة لاجراء المسح المذكور، الذي شجع على اجرائه في العديد من الدول النامية، الأمور التالية:

أ- يوفر هذا المسح الفرصة لجمع النماذج المتعددة من نفس الأسر في مسح واحد وبجهد يبذل مرة واحدة للاعداد لسحب العينات وتصميم المسح والاستبيان والتدريب وعمل الحسابات

- ووضع التقارير والسفر وما الى ذلك، بدلا من جمع نفس المعلومات من عدة مسوحات منفصلة يتطلب كل مسح منها بذل جهد خاص لتصميم المسح وتنفيذه وتدريب العاملين فيه.
- ب- يوفر هذا المسح متعدد الاغراض فرصة اجراء تحليل يستند الى السياسات القطاعية ويفيد بشكل كبير من البيانات التي تشمل نطاقا واسعا من القطاعات.
- ج- يعتبر هذا المسح متعدد الاغراض مناسبة بصورة فريدة لتوفير قاعدة من البيانات وسدّ الفجوات العديدة الحالية المتعلقة بالبيانات حول الاراضي المحتلة.

ولكي يكون هذا المسح مفيدا الى أقصى حد في مجال النشاطات التحليلية ، ويكون مراعيًا للتكاليف، يتعين أن يدمج فيه مسح القوى العاملة ويكون له نفس تصميم العينة الخاصة بمسح الانفاق والاستهلاك الخاص بالأسر.

#### يوصي مركز الاحصاء الفلسطيني بما يلي:

- 1- ان يستند نظام الاحصاءات الاجتماعية لفلسطين الى السجلات الادارية الخاصة بالقطاعات التي تهم المجتمع ودمج فيه نظام الاحصاءات السكانية وتضاف اليه المسوحات.
  - 2- ان تبنى القدرة الوطنية للقيام بمسح اسري على النواة التي توفرها البنية التحتية لجمع البيانات الحالية الخاصة بمسح القوى العاملة.
  - 3- ان تستمر أعمال جمع البيانات الخاصة بمسح القوى العاملة على الفور لتوفير بعض المؤشرات قصيرة الأمد حول النشاط الاقتصادي .
  - 4- ان يجري التخطيط للقيام بمسح الانفاق والاستهلاك الخاص بالأسر في أقرب فرصة ممكنة.
- ان يتم النظر مليا في جدوى تقديم مؤشرات اجتماعية للقطاعات الاجتماعية باضافة نماذج أخرى الى مسح القوى العاملة من وقت لآخر عوضا عن التخطيط لاجراء مسح شامل للمؤشرات الاجتماعية .





## الاحصاءات الاقتصادية

تتميز الاحصاءات الاقتصادية عن الاحصاءات الاجتماعية بوجود إطار عمل شامل يحظى بقبول عالمي، الا وهو: نظام الحسابات القومية لعام 1993، بينما تفتقر الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية الى مثل هذا الاطار. ويوضح نظام الحسابات القومية بشكل عام، مع ذكر بعض التفاصيل، وكيفية جمع الاحصاءات الاقتصادية.

وقد جرى تصميم الحسابات القومية لاعطاء صورة مفصلة ومقتضية في آن واحد لاقتصاد البلد، لكي تكون أساسا لتقييم وضع البلد الاقتصادي ولتبيين ما اذا كانت الاتجاهات تشير الى حدوث تحسن او تدهور في الاقتصاد الوطني. وبما ان التطور الاقتصادي يعتبر في اغلب الاحيان شرطا مسبقا للتطور الاجتماعي، فان الاحصاءات الاقتصادية غالبا ما تكون في مركز الاهتمام العام. وتدل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كالنمو في اجمالي الانتاج المحلي (GDP) ومعدلات التضخم والبطالة وميزان المدفوعات الى وجوب قيام الحكومة في الغالب بعمل مثير يكون له اكبر الاثر في تحسن الظروف الاقتصادية لجميع الاسر وتحسن الاعمال التجارية في النظام الاقتصادي. ولقد قام مركز الاحصاء الفلسطيني بالطبع بتبني النظام الدولي للحسابات القومية (عام 1993) ليكون الاطار الدليلي لتطوير الاحصاءات الاقتصادية الفلسطينية، كما ان المركز في وضع يسمح له بالاعراب عن امتنانه لافضل المؤسسات الدولية في هذا المجال لما قدمته من نصائح وخبرات فنية تفصيلية وبناءة جدا. وتعتبر مهمة بناء نظام احصاءات من الصفر تقريبا، كما هو عليه الحال في فلسطين، مهمة شاقة ومعقدة من الناحية التقنية حتى وان توفر الاطار الدليلي والنصائح الفنية المفصلة.

وقد تقدمت بعثة مشتركة من البنك الدولي ومكتب الاحصاء التابع لهيئة الأمم المتحدة بعرض ممكن لتطوير بنية الحسابات القومية في فلسطين. ويشتمل العرض على عدد من العناصر الخلاقة والتي يمكن ان تقدم العون بصورة خاصة عندما يتعلق الامر بمنهجية اجراء تقديرات مؤقتة للاقتصاد الكلي قبل الشروع بتنفيذ نظام شامل للاحصاءات الاساسية. كما قدم صندوق النقد الدولي توصيات فنية ممتازة ومجموعة احصاءات للحسابات القومية وبعض المجموعات الاحصائية المتعلقة بها.

ومما يؤسف له ان بعض تلك النصائح يستند الى افتراض مفاده ان خلق جو بناء ومفعم بروح التعاون مع السلطات الاحصائية الاسرائيلية يمكن الوصول اليه في وقت قصير. وبما ان هذا

صعب المنال في الوقت الحالي، فقد اضطر مركز الاحصاء الفلسطيني الى اختيار طريقه الخاص به. ومع ذلك فان الطريق المستقل الذي قام مركز الاحصاء الفلسطيني باختياره يتمشى تماما مع الممارسات الدولية الراهنة. وبالتالي لا يتعارض ذلك الطريق مع وجود علاقة مهنية ممكنة يسودها التعاون مع مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي وذلك عندما تسمح الظروف السياسية.

### النظام النموذجي للحسابات القومية

يسهل وجود نظام الحسابات القومية عملية وصف النظام النموذجي للاحصاءات الاقتصادية، ذلك ان نظام الحسابات القومية يعتبر مرجعا يمكن اللجوء اليه في كل وقت تقريبا. لذلك يعتبر العرض التالي لنظام الاحصاءات الاقتصادية الفلسطينية مقتضبا.

ان نظام الاحصاءات الاقتصادية الوطني المطور بشكل كامل قادر في شكله المثالي على وصف العمليات الاقتصادية الكاملة والعمليات المنقرعة عنها وهي: الانتاج وتوليد الدخل وتوزيعه واعداد توزيعه، وتدفق الاموال وتكوين رأس المال والعلاقات الاقتصادية مع بقية دول العالم. وكما هو معهود، نجد ان جوهر النظام يتألف من مجموعة احصاءات قياسية متعلقة بالفعاليات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات (مثل المؤسسات التجارية والهيئات العامة وغيرها). ويتم تصنيف هذه الفعاليات على اساس نشاطاتها الرئيسية وفقا للتصنيف القياسي الصناعي الدولي (ISIC) الذي اوصت به الامم المتحدة او تصنيف (NACE)، وهو نظام تصنيف قياسي اخر شبيه ب (ISIC) يستخدمه الاتحاد الاوروبي.

وغالبا ما يتم جمع بيانات مفصلة عن الانتاج الفعلي للسلع والمواد الخام المستخدمة في انتاجها، وتتم عملية تبويبها وفقا للتصنيف المركزي للسلع المستخدم دوليا (CPC)، والذي اوصت الامم المتحدة باستخدامه، أو تصنيف (Prodcom) الذي يستخدمه الاتحاد الاوروبي. وتعتبر مثل هذه الامور غاية في الاهمية لبناء جداول بالمدخلات والمخرجات وبالتالي لعمليات التحليل وبناء النماذج والتقديرات لاتخاذها كاساس لبناء سياسة اقتصادية وطنية.

وبالاضافة الى هذا الامر الجوهرى، يحتوي نظام الاحصاءات الاقتصادية في العادة على بعض الاحصاءات المفصلة والاكثر دقة حول مجالات معينة للنشاطات الاقتصادية التي تشكل جوهر السياسات الحكومية الخاصة (مثل الزراعة والطاقة والنقل والسياحة وغيرها). ولن يتم التطرق باي تفصيل يذكر الى هذه الانواع الاساسية من الاحصاءات في هذه النسخة من الخطة الشاملة.

## بعض المتطلبات

توجد حاجة ماسة لتوفر سجل تجاري حديث وشامل ليشكل قائمة اساسية لوحدات المعاينة الخاصة بالاحصاءات التجارية. وتتمثل وجهة النظر الصائبة في هذا الخصوص بالنظر الى السجل على انه نقطة إنطلاق لبناء نظام احصاءات اقتصادية. ولكن يتطلب القيام بتحديث هذا السجل بعد ذلك جهودا حثيثة ومستمرة. واذا لم تتوفر مثل هذه الجهود فانه سوف يأخذ بالتآكل التدريجي كإطار للعينات، ذلك لانه لن يكون مشتملا على معلومات عن المشاريع الجديدة. وبالتالي فان اعدادا زائدة من الوحدات الخام في هذا السجل ستؤدي الى سوء التقييم والتقدير.

ولكي تشكل الاحصاءات الاقتصادية نظاما قائما بذاته، يجب استخدام طرق سليمة عند التعامل مع الوحدات الاحصائية للحصول على الاحصاءات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات. وتعتبر عملية التنسيق ذات اهمية قصوى للتأكد من تويبب الوحدات الاحصائية والمنتجات وفق تصنيفات عالمية معيارية متفق عليها وللحد من ازدواجية التعداد وعمليات الحذف. ومن الضروري ايضا استخدام تعريفات للمتغيرات التي تجعل بالامكان دمج الاحصاءات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية في الحسابات القومية.

ويتميز نظام الاحصاءات الاقتصادية الجيد بالتوازن حيث يجب ان يكون هناك توازن بين حجم الجهود الاحصائية في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وبين اهمية هذه القطاعات من ناحية القيمة المضافة والعمالة. وتوجد في العديد من الدول المتقدمة مغالاة في التركيز على الاحصاءات في قطاعات معينة كقطاعي الزراعة والتصنيع، في الوقت الذي تكون فيه الاحصاءات في قطاع الخدمات متخلفة نسبيا.

وبالنسبة للوضع في فلسطين، فان النقطة المرجعية التقريبية في عملية الموازنة هذه تكمن في ان كلا من قطاعي الزراعة والخدمات يشكل 40% من اجمالي الانتاج المحلي بينما يشكل قطاعا الصناعة والبناء معا نسبة 20% الباقية. وهناك حاجة أيضا لاجاد توازن بين المؤشرات قصيرة الامد (التي تتميز بالسرعة وقلة التفصيل) وبين الاحصاءات البنوية (التي تتميز بالبطء وكثرة التفصيل).

وتعتمد معظم مجموعات الاحصاءات الاقتصادية (التجارية) على العينات. واذا ما افترضنا انه يوجد نظام جيد للاحصاءات البنوية فيمكن ان تكون العينات للمؤشرات قصيرة الامد صغيرة نسبيا. ويعتمد نظام الاحصاءات البنوية التجارية على عينات اكبر في اغلب الاحيان، وهذه اما ان تكون عينات طبقية لها اجزاء مختلفة حسب حجم كل فئة (غالبا ما يتم تحديدها حسب

عدد المستخدمين المتفرغين ) واما ان تكون عينات من النوع الذي تعزل فيه بعض العينات ويتم فيها اجراء مسوحات كاملة على كبرى الشركات، اما الشركات الصغيرة فلا يتم اجراء اي مسح عليها. وتكون عملية تقدير انتاجية الشركات على اساس احصاء الايدي العاملة والاجور، على سبيل المثال، وذلك حسب بنية القطاع المعني. ان التعامل مع عينات الاحصاءات التجارية يتطلب بعض الاعتبارات الخاصة التي يجب تطوير الكفاءة الاحصائية اللازمة لها في مركز الاحصاء الفلسطيني.

## السجل التجاري

يتطلب اي نظام سليم للاحصاءات التجارية وجود قائمة اساسية معتمدة لوحدات المعاينة تكون على شكل سجل تجاري . واذا لم يتوفر مثل هذا السجل فان عملية تأسيسه تكون ضرورية قصوى . وكما اسلفنا سابقا، لا يقتصر استخدام السجلات التجارية في معظم الدول على اغراض احصائية فقط، بل تستخدم كأداة متعددة الاغراض بهدف قيام الاقتصاد ككل بوظائفه بصورة منتظمة (مثل تسجيل الملكية وغير ذلك).

هنالك طرق كثيرة ومتنوعة لتنظيم سجل تجاري ملائم . ففي بعض الدول يكون السجل في حوزة مكتب الاحصاء المركزي الذي يستخدمه لاغراض احصائية وغير احصائية. وهذا يستدعي وجود قوانين محددة للمتغيرات بشقيها: المتغيرات التي تمثل المعلومات العامة والمتغيرات المصنفة تحت قوانين سرية الاحصاءات. وتتاط مسؤولية الحفاظ على هذا السجل في دول اخرى بهيئات اخرى (كالمحاكم والغرف التجارية والبلديات).

وتتقسم الوحدات النموذجية في السجل التجاري الى نوعين: قانونية ومحلية. ولاغراض احصائية، من الضروري ان يتم تحويل هذه الوحدات الى وحدات اخرى كالمؤسسات والمنشآت. ويقدم نظام الحسابات القومية (SNA) لسنة 1993 رؤية جيدة لكيفية بناء وحدات احصائية ملائمة. كما انه من الضروري للاغراض الاحصائية أخذ فكرة واضحة عن عدد الوحدات غير النشطة في السجل من كل صناعة من الصناعات حيث لا تقوم الكثير من الشركات التي توقف نشاطاتها بالابلاغ عن ذلك.

ويجب ان يشتمل السجل التجاري من الناحية المثالية على كافة فئات الاعمال. ويعتمد نطاق السجل على التشريع القومي . فنجد في العديد من الدول، على سبيل المثال، ان السجل لا يشتمل على الاراضي الزراعية المملوكة لانها خاضعة لانظمة خاصة في اطار السياسة الزراعية.

والفئات الأخرى التي لا يشتمل عليها السجل في العادة هي فئات أصحاب المهن المستقلة (كالأطباء والمحامين... وغيرهم) والهيئات العامة والمؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح. وفضلاً عن كون السجل التجاري الإحصائي يشكل قائمة أساسية لوحدات المعاينة، فإنه قد يشكل قاعدة معلومات للديموغرافيا الاقتصادية مثل الإحصاءات حول "ولادة" مشاريع اقتصادية أو "وفاتها" وحول التغيرات الأخرى التي تطرأ على أعداد المؤسسات التجارية. والمتغيرات الرئيسية التي تطرأ عادة على السجل التجاري العام هي:

- الرقم في السجل التجاري.

- اسم المؤسسة القانوني والعنوان... وغير ذلك.
- اسم المالك / المالكين أو اسم المدير / المديرين.
- تاريخ التأسيس القانوني أو الإداري.
- الشكل القانوني.
- رمز النشاط الرئيسي للمؤسسة.
- النشاطات الإضافية (إن وجدت).
- عدد المستخدمين.
- تاريخ بدء الأعمال.
- تاريخ توقف الأعمال (في حالة انطباقه).
- معلومات عن فروع المؤسسات (إن وجدت).
- العلاقة القانونية أو الفعلية (المالية) مع المؤسسات الأخرى (إن وجدت).
- أرقام التسجيلات الأخرى التي سجلت تحتها المؤسسة، مثل سجل الضرائب.

بالنسبة لفلسطين، لا يوجد سجل تجاري عام، كما تبين أن نقل السجلات التجارية الموجودة لدى مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي غاية في الصعوبة. وتوجد كذلك أسباب كافية للافتراض بأن السجلات الموجودة حالياً حول الأراضي المحتلة مليئة بالنواقص.

لذلك قرر مركز الإحصاء الفلسطيني أن يضع مهمة إنشاء سجل تجاري مؤقت على رأس قائمة أولوياته في مجال الإحصاءات الاقتصادية.

هنالك خياران اساسيان:

- 1- قيام مؤسسة او عدة مؤسسات اخرى كسلطات ضريبية القيمة المضافة او الادارة المحلية بانشاء سجل تجاري عام يكون متعدد الاغراض.
- 2- قيام مركز الاحصاء الفلسطيني بانشاء سجل تجاري يكون في الاساس لاستعماله الخاص، ولكن يستطيع الاخرون الاستفادة منه ايضا.

ويفضل ان يخضع السجل التجاري لقانون منفصل وليس لقانون الاحصاءات العامة، بحيث يبين هذا القانون استخدامات السجل ومحتوياته واجراءات تحديثه.

وكخطوة اولى ، يرى مركز الاحصاء الفلسطيني ان عليه القيام بوضع قائمة بجميع المنشآت (باستثناء المنشآت الزراعية) من خلال اجراء تعداد للمنشآت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1994. وستشكل هذه القائمة التي تغطي منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة بالكامل (حسب الحدود المبينة في قانون انتخابات السلطات المحلية)، الاساس للسجل التجاري المؤقت في فلسطين.

ستغطي القائمة العامة للمنشآت القطاعات التالية:

- التعدين.
- التصنيع.
- الكهرباء.
- الغاز والمياه.
- الانشاء.
- توزيع اعمال البيع بالجملة وبالمفرق.
- النقل والخدمات الاخرى.
- الخدمات الحكومية.

اما قطاع الزراعة فسيتم البحث فيه بطريقة مختلفة عندما يجري الحديث عنه في جزء لاحق.

وسيكون الاستبيان مقتصرا على البنود التالية: اسم وعنوان المؤسسة والنشاط الاقتصادي الرئيسي وسنة التأسيس (وسنة البدء بمزاولة الاعمال) والملكية (بما في ذلك المشاركة الاجنبية)

والوضع القانوني وعدد الاشخاص المستخدمين. ولن يشمل الاستبيان المذكور الا البنود التي تشملها في العادة السجلات التجارية العامة في البلدان الاخرى. اما بالنسبة للخطوة التالية فتتمثل في البدء بارساء اسس الحسابات القومية الفلسطينية.

### الحسابات القومية

يجب ان تدمج الاحصاءات الاقتصادية ضمن الحسابات القومية. ولا تقتصر اهمية الحسابات القومية على تقديم رؤية كاملة للوضع الاقتصادي وعلى تقديم بيانات تجميعية ضرورية للاقتصاد الكلي، بل تخدم ايضا كأداة لفحص اكتمال الاحصاءات الاقتصادية الاساسية ونوعيتها. ويشمل ذلك عدة نشاطات منها تنممة البيانات غير المتوفرة عن طريق التقدير ومقارنة البيانات الواردة من مصادر مختلفة لمعرفة ما اذا كانت متسقة والعمل على تعديل البيانات غير المتسقة. وعندما يتم استخدام هذه الامكانيات بالشكل الصحيح سيكون بوسع الحسابات القومية اعطاء صورة اجمالية جيدة ومعقولة عن حالة الاقتصاد على الرغم من وجود نواقص كثيرة في البيانات الاساسية.

وبينما نجد ان جمع حسابات قومية موثوقة ومفصلة هو امر ممكن بالفعل فقط بالاعتماد على نظام جيد للاحصاءات الاساسية، فانه وفي ظروف معينة (كما هو الحال في فلسطين) بالامكان اتباع طريقة عكسية الا وهي محاولة جمع افضل ما هو متوفر من الحسابات القومية لمعرفة الاحصاءات الاساسية غير المتوفرة والنوعية المحتملة للاحصاءات الاساسية والبيانات الاخرى المتوفرة. وقد قام مركز الاحصاء الفلسطيني باستخدام هذه الطريقة الى حد ما في التقرير المعنون " الاحصاءات الاقتصادية — تقرير حول الوضع الراهن ".

ولاعتبارات زمنية، اقتصر التقرير المذكور على المجالات الرئيسية للاحصاءات الاقتصادية حيث شملت مجالات الانتاج والاستخدام والواردات والقيمة المضافة والحسابات مع العالم الخارجي والحسابات القومية الخاصة بالقطاعات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والانشاءات والخدمات. وتم تحديد مصادر البيانات الثانوية وتقييم منهجياتها المختلفة. كما تم تعديل البيانات قدر المستطاع وسد الفجوات باجراء حسابات تستند الى مصادر مختلفة. ويعتبر مثل هذا العمل ممتعا للاحصائيين المحترفين، ولكنه يكون في النهاية مخيبا للأمال لان النتائج النهائية ليست غاية في الدقة. ويعود هذا الى وجود حدود لما يمكن القيام به عندما تكون هناك نواقص كثيرة في البيانات الاساسية.

وقد كان مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي مسؤولاً منذ وقوع الاحتلال عام 1967 عن اعداد الاحصاءات في الاراضي المحتلة، بما في ذلك جمع الحسابات القومية. ولكن منذ اندلاع الانتفاضة عام 1987 ساءت نوعية هذه الاحصاءات ومدى شموليتها فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بسبب ازدياد ظاهرة عدم تعاون المستجوبين في المسوحات المختلفة ، وكذلك لاعتبارات امنية خاصة بالباحثين الميدانيين. وقد تمكن موظفو مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي المحترفون من سد النواقص الى حد ما في بعض السنين ، ولكن مع تراكم هذه النواقص عبر سنوات الانتفاضة الطويلة اصبحت معظم النتائج تفتقر الى الدقة. وقد أقر مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي بهذا علنا عندما قام بنشر أرقام تقريبية للحسابات القومية.

ولن يحاول مركز الاحصاء الفلسطيني مواصلة العمل بنظام متحيز عن طريق استكمال السلاسل الموجودة، لان هذا قد يؤدي في نهاية المطاف الى استنفاد اكبر للمصادر مما لو اتبعت الطريقة الصحيحة لتحقيق الاطار القياسي لنظام الحسابات القومية. وبناء عليه، سيبدأ مركز الاحصاء الفلسطيني بجمع الاحصاءات الاساسية اللازمة للحسابات القومية.

#### الحسابات القومية السنوية والمؤشرات قصيرة الامد

- غالبا ما يتم جمع الحسابات القومية السنوية بالاعتماد على عمليات جمع بيانات سنوية (أو خلال فترات اقصر من ذلك) تشتمل على المتغيرات التالية:
- قيمة الانتاج.
  - مخرجات منتجات وخدمات محددة.
  - الاستهلاك الوسيط.
  - القيمة المضافة بأسعار السوق.
  - القيمة المضافة بتكلفة عناصر الانتاج.
  - تكلفة الموظفين.
  - الفائض المالي.
  - اجمالي المشتريات من السلع والخدمات.
  - اجمالي الاستثمارات في السلع الملموسة.
  - (احيانا) مخزون السلع الرأسمالية.
  - عدد المستخدمين، بالأشخاص وعدد ساعات عمل المتفرغ.



ولكي تتم مراقبة التطورات قصيرة الأمد، يكفي في العادة القيام بجمع معلومات ربع سنوية عن الانتاج والمبيعات الاجمالية والتوظيف. هذه هي البيانات الضرورية لاحتساب الرقم القياسي للانتاج الذي يستخدم في تقدير التغيرات التي تطرأ على القدرة الانتاجية. وفي قطاعات معينة، مثل قطاع الانشاءات، قد تكون هناك حاجة لاستخدام اساليب خاصة للمراقبة كتقدير سير العمل الحقيقي في مواقع البناء. بالاضافة الى ذلك، قد يكون القيام بجمع معلومات مقتضبة عن التغير في حجم الطلبات الجديدة وربما عن التوقعات الخاصة بالاعمال التجارية في المستقبل القريب مفيداً ايضاً (وهو ما يطلق عليه اسم المسوحات الخاصة باتجاهات الاعمال).

وتواجه بعض القطاعات كقطاع المالي (بما في ذلك التأمين) والقطاع الحكومي العام صعوبات خاصة تتطلب اتباع طريقة خاصة بسبب الطبيعة المحددة للعمليات الانتاجية في هذه القطاعات. ويبين نظام الحسابات القومية كيفية مواجهة هذه الصعوبات. ونجد في العديد من البلدان ان البنك المركزي الوطني، وليس مكتب الاحصاءات القومي، هو الذي يقوم بجمع الاحصاءات حول قطاع البنوك.

**ويعتزم مركز الاحصاء الفلسطيني تنفيذ هذه الطريقة " المنهجية " والعمل بشكل تدريجي على تنفيذ سلسلة المسوحات اللازمة.**

وقد فضل مركز الاحصاء الفلسطيني استخدام الطريقة " المنهجية " بدل الطريقة المختصرة المتمثلة في اجراء عملية مسح شاملة واحدة للمؤسسات التجارية كما اقترحت بعثة البنك الدولي ومكتب الاحصاء التابع للامم المتحدة. وقد تم تجنب الطريقة المختصرة لانها لا تقدم الحل طويل الامد لاقامة نظام احصاءات اقتصادية فلسطيني قابل للتطبيق.

وستركز المرحلة الاولى من عملية المسح على الامور التالية: حسابات الانتاج وحسابات المشاريع التي تولد الدخل وتكوين رأس المال الاجمالي وحسابات المخزون من السلع. وهكذا سيولي عملية تعداد المنشآت مسح اساسي يغطي الصناعات الانتاجية كالتعدين والتصنيع والكهرباء والغاز والمياه والانشاء.

وستعطي عملية المسح الاساسي هذه ( وفقاً لمقاييس نظام الحسابات القومية) ما يلي:

اجمالي الانتاج والاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال الثابت والمخزون من السلع والتوظيف والاجور والرواتب والقيمة المضافة. وسيساعد ذلك في احتساب مساهمة الصناعات المختلفة في اجمالي الانتاج المحلي وفي توفير اساس ثابت للحسابات القومية. وربما يتم ذلك في نهاية عام 1995 بالنسبة للعام 1994.

اما بالنسبة للفروع الاخرى، فسيتم الاعداد لاجراء مسوحات بالعينات تحتوي على التعديلات المطلوبة في قائمة المتغيرات القياسية. وستشمل هذه المسوحات تجارة البيع بالجملة وبالمفرق والنقل والخدمات الاخرى. وعندما يتم تصميم هذه المسوحات وتنفيذها، سيتبع ذلك نظام اجراء عمليات مسح ربع سنوية. اما بالنسبة للزراعة، فسيتم العمل على ايجاد حل خاص بها. وسيعتمد تنفيذ برنامج المسوحات هذا على تطور قدرات مركز الاحصاء الفلسطيني الفنية والمالية والبشرية.

## احصاءات التجارة الخارجية

هناك في الاساس طريقتان لجمع الاحصاءات حول التجارة العالمية في مجال البضائع. وتتخلص الطريقة الاولى الاكثر شيوعا في الاستفادة من مستندات الجمارك. وهذا الحل هو حل جيد جدا في العادة لأن هذه المستندات توفر احصاءات مفصلة جدا وتصنف البضائع استنادا الى مصطلحات الجمارك العالمية (Harmonised System). وتعتبر هذه الطريقة ملائمة على وجه الخصوص لمكتب الاحصاء عندما تكون مستندات الجمارك متوفرة بشكل الكتروني باستخدام طريقة دولية قياسية.

والطريقة الثانية هي اجراء مسح مباشر للشركات التي تعمل في مجال الاستيراد او التصدير. وتستخدم هذه الطريقة حاليا في التجارة داخل الاتحاد الاوروبي حيث تم الغاء الحدود الجمركية بين الدول الاعضاء فيه في شهر كانون الثاني من عام 1993. وتعتمد هذه الطريقة على وجود سجل صحيح لضريبة القيمة المضافة خاص بالمؤسسات التجارية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية من اجل تحديد المشاريع التي يجب ان تدرج في عملية المسح. وعلى العموم، تعتبر الطريقة الثانية اكثر تكلفة من الاولى وربما لن تعطي نتائج موثوقة كما هو الحال في الطريقة الاولى.

اما بالنسبة لهذا القطاع من الاحصاءات الاقتصادية فتعلق الامل على الاستمرار في استخدام النظام الحالي الذي ربما يتطلب عقد المزيد من الاتفاقيات على مستوى رفيع بين السلطة

الوطنية الفلسطينية والسلطات الاسرائيلية. وفيما يختص بتجارة البضائع، فان الواردات الى الضفة الغربية وقطاع غزة من مختلف انحاء العالم عبر نقاط العبور الاسرائيلية ستكون مراقبة من قبل سلطات الجمارك الاسرائيلية لاستخدام مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي. وسيتم تحويل الرسوم الجمركية التي تجمعها اسرائيل الى السلطة الفلسطينية. وستقوم السلطات الاسرائيلية بتسجيل البضائع المصدرة من الضفة والقطاع الى العالم الخارجي في نقطة تفتيش مناسبة. وسيقوم مركز الاحصاء الفلسطيني في الوقت الراهن باستخدام وتعديل تلك البيانات لتناسب اغراضه الخاصة، وربما يكملها باجراء عملية مسح بين الفينة والاخرى للمصدرين والمستوردين الفلسطينيين البارزين لغرض المقارنة مع التقديرات الاسرائيلية . وقد يركز تسجيل التجارة لاغراض احصائية بين فلسطين واسرائيل في المستقبل على حل شبيهه بالحل الذي اعتمده الاتحاد الاوروبي. ويتم في الوقت الراهن وضع إحصاءات التجارة مع اسرائيل باعتماد طريقة مسح الحزام (belt sample survey) الذي يعتبر صغيرا جدا لاعطاء اية نتائج موثوقة.

وتعتبر التجارة الخارجية في مجال الخدمات اكثر صعوبة منها في مجال البضائع، وذلك لان عددا قليلا من الدول يستطيع اعطاء تقديرات دقيقة حول التجارة الخارجية في مجال الخدمات. وتقوم معظم مكاتب الاحصاء الوطنية باعطاء تقديرات لاغراض اجراء الحسابات القومية وميزان المدفوعات بالاستناد الى مزيج من البيانات التي تجمعها هذه المكاتب والبيانات التي يقوم بجمعها البنك المركزي الوطني حول حركة النقد العالمية. وسيعتمد مركز الاحصاء الفلسطيني توصيات صندوق النقد الدولي المفصلة الى حد ما كأساس للخطط التي يضعها في هذا المجال. ويمكن ايضا الرجوع الى نصائح صندوق النقد الدولي فيما يتعلق باحصاءات ميزان المدفوعات التي تعتمد الى حد كبير على احصاءات التجارة الخارجية بالاضافة الى بعض المصادر الاخرى.

### احصاءات الاسعار

يتكون نظام احصاءات الاسعار في الغالب من عنصرين هما: نشرة الارقام القياسية للاسعار وبعض الاحصاءات حول اسعار المنتجين. وتعد نشرة الارقام القياسية للاسعار من اكثر النشرات المطلوبة من مكتب الاحصاء الوطني كما انها الاكثر استخداما، وتعتبر بوجه عام احدى المؤشرات الرئيسية للتضخم، وتستخدم على نطاق واسع في تطبيقات اخرى مثل تعديل اجور

العاملين ووضع الارقام القياسية للايجارات والمقاولات وغير ذلك. اما العنصر الثاني من احصاءات الاسعار وهو اسعار المنتجين فيستخدم بصورة رئيسية في تخفيض ارقام الحسابات القومية من اجل احتساب احجام الانتاج وغيرها.

ويعتبر مسح الانفاق والاستهلاك الاساس الذي تستند اليه نشرة الارقام القياسية للاسعار. وتستخرج من المسح المذكور بنود سلة المواد الاستهلاكية من السوق مع عينات واوزان تلك المواد. وقد استندت نشرة الارقام القياسية للاسعار التي يصدرها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل الى مسح الانفاق والاستهلاك الذي اجراه المكتب قبل 20 عاما، بين شهر ايلول 1973 وشهر آب 1974.

وتؤكد التوصيات الدولية "على وجوب اجراء عملية مسح رئيسية بالعينة لدخل الاسرة وانفاقها كل عشر سنوات على الاقل، وفي فترات تقل عن ذلك عند حدوث تغييرات اقتصادية سريعة". وبما ان الضفة الغربية وقطاع غزة قد تعرضا خلال الفترة المذكورة اعلاه لتضخم كبير ولتغييرات اقتصادية اخرى بالغة الاثر، فمن الضروري اجراء مثل هذا المسح على فترات تقل عن عشر سنوات.

ومن بين المسوحات الخاصة بالاسر التي يتعين على مركز الاحصاء الفلسطيني القيام بها في فلسطين يحتل مسح الانفاق والاستهلاك الاولوية القصوى. وكما ذكر في القسم الخاص بالاحصاءات الاجتماعية، فان هذا المسح غاية في الاهمية ايضا من المنظور الاجتماعي ذلك انه يشكل اساسا لتقييم الظروف المعيشية السائدة وانتشار الفقر وانماط الاستهلاك والتغذية.

وقد قدمت بعثة صندوق النقد الدولي الى مركز الاحصاء الفلسطيني نصائح محددة ومفصلة جدا حول جمع البيانات عن الاسعار واحتساب الارقام القياسية للاسعار التي سيسخدمها مركز الاحصاء الفلسطيني بالكامل في اجراء المزيد من التخطيط الخاص باحصاءات الاسعار.

### بعض الانظمة الفرعية المحددة للاحصاءات الاقتصادية

توجد في معظم الدول انظمة فرعية محددة للاحصاءات الاقتصادية وذلك لمراقبة السياسات في مجالات معينة كالزراعة والنقل وتوفير الطاقة والبيئة والسياحة وغيرها من المجالات. وليس بالامكان اعطاء اكثر من آراء عامة حول هذه الانواع من الاحصاءات لان الاولويات والامور المحددة تعتمد بالكامل على السياسات القومية.

وفي بعض الاقطار لا يقوم مركز الاحصاء الوطني بجمع هذا النوع من الاحصاءات بل تقوم بذلك وزارات وجهات مختصة في المجالات المذكورة. وقد يكون لجعل الاحصاءات مركزية بعض المزايا كزيادة فرص اجراء التحليلات والتنسيق الافضل وربما تخفيف العبء على المستجوبين. الا ان جعل هذه الاحصاءات مركزية لا يعتبر ضروريا بوجه عام لخلق تكامل في النظام الاحصائي العام.

وتتمثل احدى الطرق لتطوير الانواع المذكورة من الاحصاءات في ان تتم المناقشات بين مركز الاحصاء الفلسطيني والوزارات والجهات المختصة في السنة القادمة من اجل تقييم المعلومات المطلوبة في هذه المجالات وما هو متوفر منها. وبالامكان وضع تقارير حول الوضع الراهن في كل مجال من هذه المجالات باستخدام الصيغ التي اعتمدها مركز الاحصاء الفلسطيني.

## احصاءات الزراعة

تعتبر الزراعة من اهم القطاعات الانتاجية في اقتصاد الضفة والقطاع. فهي تساهم بما يقرب من 40% من اجمالي الانتاج المحلي، وباكثير من ذلك في مجال الاستخدام. ويعتبر 70% من الفلسطينيين ريفيين، وتعتمد ظروفهم المعيشية بشكل كبير على الانتاج الزراعي. وسيكون مركز الاحصاء الفلسطيني بحاجة الى بيانات مفصلة موثوقة تتعلق بالحسابات القومية. ولكن ستكون وزارة الزراعة الفلسطينية بحاجة الى بيانات اكثر والى متطلبات محددة اخرى للتخطيط الزراعي ولتنفيذ السياسات الزراعية. وربما تكون مهمة انشاء سجل للاراضي والاستخداماتها (كتسجيل الملكية بصورة صحيحة) من المهام الملحة الملقاة على عاتق السياسات الزراعية. وقد اعتمدت الاحصاءات الزراعية الحالية التي يستخدمها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي في تجميع الحسابات القومية بشكل كبير على بيانات جمعتها وزارة الزراعة الاسرائيلية. وقد قدم صندوق النقد الدولي نصائح مفصلة حول كيفية الاستمرار في تجميع تلك البيانات. وعندما يتم نقل الصلاحيات الى السلطة الوطنية الفلسطينية، ستتم مناقشة الحاجة الى اجراء تعداد زراعي شامل (Census) لتوفير اساس لنوعية افضل من الاحصاءات. ويتم في العادة جمع البيانات التالية في التعداد الزراعي:

- 1- ملكية الارض والمناطق المزروعة وغير المزروعة .
- 2- عدد الاشخاص في العائلات التي تمارس الزراعة والعمالة الزراعية .

- 3- استخدام الارض ، مثل زراعة المحاصيل الحقلية والخضراوات والعشب والبستنة والارض البور .
- 4- انتاج المحاصيل وخلافها والاسمدة والاعلاف وما الى ذلك .
- 5- الدواجن والمواشي والدواب حسب نوعها .
- 6- المباني الزراعية والمعدات .
- 7- الممارسات الزراعية .
- 8- القيمة المضافة في القطاع الزراعي .

سوف يشكل هذا التعداد الزراعي الاساس لنظام احصاء زراعي يشمل ما يلي:

- أ- سجل يستخدم كأساس لسحب العينات .
  - ب- الاحصاءات الزراعية واحصاءات التوظيف .
  - ج- احصاءات تكوين رأس المال الزراعي .
  - د- احصاءات اسعار المحاصيل الزراعية .
  - هـ- احصاءات الدواجن والمواشي والدواب .
- ويمكن وضع تصور مستقبلي يتعلق بانواع العمل التالي في القطاعات الاخرى بالاعتماد على خبرات الدول الاخرى وعلى التوصيات الدولية.

### احصاءات الطاقة

تشتمل في العادة على معلومات احصائية اساسية عن انسياب الطاقة والانتاج وتصدير واستيراد انواع مختلفة من حوامل الطاقة وتحول حوامل الطاقة (مثل تحول الوقود الى كهرباء) واستهلاك كل قطاع لانواع مختلفة من الطاقة.

### احصاءات النقل

ستشتمل ربما على مخزون معدات النقل من ناحية النوع والعمر والقدرة والملكية واداء معدات النقل المتخصصة (عدد الركاب لكل كيلومتر والاطنان لكل كيلومتر). وهناك ايضا معلومات عن الطرق وكثافة حركة السير على الطرق الرئيسية وعن السلامة على الطرق (انواع الحوادث والاضرار والاصابات).

## احصاءات الانشاء

وهي ضرورية لاغراض الحسابات القومية (تقديرات انتاج قطاع البناء) ولاغراض التخطيط المحددة. وستكون هناك حاجة لجمع المعلومات حول الامور التالية: رخص البناء حسب نوع البناء وحجم المشروع ومشاريع البناء التي بدأ العمل بها بالفعل وانتاج قطاع البناء (سير اعمال الانشاء والمواد المستعملة وعدد أيام العمل) والمباني الجاهزة حسب نوعها، بما في ذلك بعض التفاصيل حول المباني السكنية التي تم انجازها.

## احصاءات السياحة

يخالف قطاع السياحة في العادة المنطق الخاص بتصنيف الفروع وفق التصنيف القياسي الصناعي الدولي، حيث لا يمكن اعتبار السياحة نشاطا رئيسيا. فالزبون، اي السائح، هو معيار التحديد. ومن ابرز النشاطات التي يجب ان تدرج ضمن الاحصاءات السياحية ما يلي: الفنادق والمطاعم ونقل الركاب ووكالات السفر وشركات تأجير السيارات والنشاطات الثقافية والترفيهية والرياضية.

## احصاءات البيئة

وتشمل في العادة احصاءات حول:

- 1- حالة البيئة: مثل الاحياء البرية والحياة النباتية ونوعية الهواء والمياه السطحية والجوفية
- 2- الموارد الطبيعية.
- 3- المواد التي تتبعث الى الهواء والماء والتربة.
- 4- الاعمال الخاصة بحماية او بتحسين البيئة.
- 5- تكاليف حماية البيئة.

## توصيات مركز الاحصاء الفلسطيني

يوصي مركز الاحصاء الفلسطيني بما يلي :

- 1- أن تبدأ عملية انشاء نظام فلسطيني سليم للاحصاءات الاقتصادية بالقيام بتعداد للمنشآت يشمل كافة القطاعات الاقتصادية في الضفة والقطاع باستثناء قطاع الزراعة .
- 2- أن ينظر الى تعداد المنشآت هذا على انه نواة السجل التجاري العام في فلسطين ، ويتم تنظيمه بقانون خاص .
- 3- أن يشكل السجل التجاري العام الاساس لعمليات المسح الاقتصادية الرئيسية اللاحقة بدءا بالصناعات الانتاجية والتجارة وقطاعات الخدمات الاخرى ، بحيث يجري دمجها بشكل يسهل من عملية جمع اول حسابات قومية .
- 4- أن يجري بعد ذلك اعتماد نظام سنوي ثم فصلي فيما بعد للمسوحات بالعينات ، حيث يكون بالامكان جمع بيانات الحسابات القومية السنوية والمؤشرات قصيرة الامد بشكل منتظم .
- 5- أن تعتمد احصاءات التجارة الخارجية على النظام الحالي لسجلات الجمارك مع اجراء تحسينات على الاحصاءات التجارية مع اسرائيل . ويجري ضمان استمرارية النظام الحالي عن طريق ابرام اتفاقية ريفية المستوى بين السلطة الوطنية الفلسطينية والسلطات الاسرائيلية.
- 6- أن يجري التخطيط لاجراء مسح للانفاق والاستهلاك في فلسطين كاساس لاصدار نشرة محسنة للارقام القياسية للاسعار في الضفة والقطاع، على ان تجمع بيانات الاسعار ويتم احتساب هذه الارقام وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي .
- 7- أن يجري اعداد احصاءات اخرى ذات قيمة وفعالية لاستخدامها ايضا في وضع سياسات محددة جدا عن طريق اجراء مشاورات مع الوزارات والجهات المختصة، بالاضافة الى العمل على اصدار تقارير حول الوضع الراهن.



## تنظيم دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية

يفترض مركز الاحصاء الفلسطيني في الوقت الحاضر ان جهات دولية مانحة ستقوم بتمويل اعماله بشكل رئيسي على اساس كل مشروع بمفرده ، الا أنه بعد فترة تتراوح بين ثلاث الى خمس سنوات يجب ان يأتي التمويل بصورة متزايدة من اموال الضرائب الفلسطينية. وهذا التوجه للعمل على كل مشروع بمفرده والحصول على التمويل اللازم لذلك سيخلق عدة تحديات لمركز الاحصاء الفلسطيني على المدى القصير خلال السنوات القليلة الاولى، خصوصا فيما يتعلق بهدف انشاء نظام متكامل للاحصاءات الرسمية الفلسطينية.

ولمواجهة التحديات المذكورة، سيحاول مركز الاحصاء الفلسطيني دمج المشاريع الحالية في برنامجين، أحدهما للاحصاءات الاقتصادية باعتبارها اساس الحسابات القومية الفلسطينية، والآخر للاحصاءات السكانية والاجتماعية. واستنادا الى ما ستمخض عنه نتائج المباحثات التي تجري مع السلطات الفلسطينية المختصة والاتفاقيات التي سيتم التوصل اليها، هناك تصور لوضع برنامج ثالث لمجال آخر من الاحصاءات تشكل الاحصاءات الزراعية جوهره. وسيحاول مركز الاحصاء الفلسطيني أن يوحد وينسق الدعم المالي المقدم من المنظمات الدولية والدول لتأمين تمويل هذه البرامج لفترة ثلاث سنوات على الأقل.

### الاعتبارات الأولية

يجب النظر الى عدة اعتبارات عند تحول هيكل تنظيمي الى دائرة احصاء مركزية فلسطينية. ويجب ان يتم هذا التحول بصورة طبيعية من خلال المهام التي يتعين القيام بها خلال السنوات القادمة. الا ان هذا التحول يجب أن يستند الى نظرة مستقبلية حيث تصبح الدائرة المذكورة اكثر استقرارا خلال ثلاث أو اربع سنوات من الآن. ويجب أن تكون هذه الدائرة المستقرة متمشية مع الاعتبارات العامة التي جرى بحثها باسهاب فيما سبق والتي نشرت في قانون الاحصاءات العامة. الا ان هذا التحول يجب ان يبدأ عمليا من الصفر. وينطوي ذلك على بعض المزايا، غير انه ينطوي كذلك على عدة مشاكل.

وبالامكان عدم البدء من الصفر في حالة واحدة فقط وهي وجود طاقم مدرب وخبير من الباحثين الميدانيين. وسيكون ذلك امرا مفيدا جدا وسيمكن مركز الاحصاء الفلسطيني من القيام ببعض الاعمال المضنية المطلوب تنفيذها لجمع البيانات. ويجري تحويل طاقم الباحثين الميدانيين

الفلسطينيين التابعين لمكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي في غزة وباقي الضفة الغربية باعتبارهم جزء من الادارة المدنية. وقد اقتصر مهام هؤلاء الباحثين وتدريبهم على اعمال جمع البيانات فقط، وهم يتلقون تعليماتهم من مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي. ولم تتطرق مهامهم الى الجوانب الاخرى من عملية اعداد الاحصاءات مثل اعمال تصميم وتخطيط المسوحات أو اعمال ادخال البيانات ووضعها في جداول ونشرها.

ويجب القيام باستخدام موظفين آخرين للقيام بالمراحل الأخرى من عملية اعداد الاحصاءات من بين مجموعة كبيرة من السكان الفلسطينيين الشباب المتعلمين . وحتى الآن لم يتوفر الا عدد قليل جدا من الاحصائيين الذين لديهم الخبرة العملية المستمدة من العمل في مكاتب احصاء في الدول المجاورة من أجل توظيفهم. وبالتالي فان معظم الموظفين الجدد تتقصم الخبرة العملية للقيام بالمهام المحددة جدا في المراحل المتعددة من مراحل اعداد الاحصاءات. وبذلك فلن يرث هؤلاء الموظفون الاجراءات البيروقراطية التقليدية التي تعيق توفر المرونة اللازمة وعامل المبادرة في القيام بالمهام العديدة الجديدة. وهناك حاجة، من الناحية الأخرى، الى توفر الاجراءات الادارية الروتينية من أجل ان يعمل المركز بشكل فعال.

وقد قرر مركز الاحصاء الفلسطيني، لاسباب متعددة، ان يبدأ أعماله باعداد تقارير حول الوضع الراهن في كل مجال من المجالات الاحصائية. وسيعالج أول تقريرين الاحصاءات السكانية والاقتصادية وسيوفران عرضا للوضع الراهن بالقدر الذي تسمح به الاحصاءات المتوفرة. ويجري حاليا اعداد لوضع تقارير حول القوى العاملة والصحة والتعليم والسكن والمسكن. والحاجة لمثل هذه التقارير واضحة الا ان هناك سببا آخر وهو حاجة الموظفين الجدد الى الالمام بالمجالات المختلفة للاحصاءات وتطوير قدراتهم على اعداد الاحصاءات الخاصة بهم.

وتكمن الميزة الرئيسية في البدء من الصفر في أنه باستطاعة مركز الاحصاء الفلسطيني الاستفادة بحرية وبشكل تام من أحدث الخبرات في الدول الأخرى خصوصا من أحدث التطورات التكنولوجية التي تؤدي حاليا الى تغيير الطريقة التي يتم بها تنظيم اعداد الاحصاءات في عدة دول. ونورد أدناه بایجاز بعض هذه التغييرات. اما بالنسبة الى كيفية تطبيق الدروس المستفادة في تنظيم وادارة دائرة احصاء مركزية في الظروف الفلسطينية السائدة فسيتطلب المزيد من تبادل الآراء والنصائح والتجارب قبل ان تستقر الأمور الرئيسية وتصبح الحلول الادارية الخاصة بفلسطين روتينية.

ان البدء من الصفر دون وجود تقنيات قديمة يوفر لمركز الاحصاء الفلسطيني فرصة استخدام أحدث ما توصل اليه العلم من أجهزة حاسوب وبرامج سهلة المنال. وهذه التقنية الحديثة بما تحويه من برامج حديثة متوفرة حاليا بالشكل الذي يحتاجه الزبون لمعظم المهام المتعلقة باعداد الاحصاءات، بما في ذلك التعداد الميداني باستخدام الحاسوب في أحد طرفي سلسلة الانتاج واساليب الطباعة الحديثة وتقنيات قواعد البيانات لتخزين واستخراج تلك البيانات في الطرف الآخر. وفي اعماله الداخلية، يحتاج مركز الاحصاء الفلسطيني الى اعتماد اسلوب معين لتجهيز البيانات بالحاسبات الالكترونية وذلك للاسترشاد بها في مجال تطور اجهزة الحاسوب ولتحديد البرامج القياسية الواجب استخدامها في الطباعة الالكترونية والصفحات المنبسطة (Spreadsheet) والأساليب التحليلية والرسوم البيانية وغير ذلك، في جميع أعمال المكتب وذلك لتسهيل اعمال التدريب ولمرونة الاستخدام من قبل الموظفين ولأعمال الاتصالات.

ويعتبر حاليا توفر مهارات البرمجة التقليدية والفريق المستقل من المبرمجين والاحصائيين في تجهيز البيانات بالحاسبات الالكترونية في دائرة مستقلة امرا قليل الفعالية وغير عملي. اذ يتم تجهيز البيانات في الدوائر المختصة في كل مجال من مجالات الاحصاء من قبل الاحصائيين المختصين بمساعدة أجهزة حاسوب شخصية قوية وبرامج قياسية حيث يقوم المختصون بتجهيز البيانات بتقديم اعمال المساندة وحل المشاكل والتدريب المتواصل لجميع الموظفين.

وعندما يتم تدريب الفريق الحالي من الباحثين الميدانيين على استخدام أحدث الاساليب في اجراء المقابلات الشخصية باستخدام الحاسوب، ستزول الحاجة عندئذ لوجود الفريق المركزي الاعتيادي من موظفي ادخال البيانات، وعندما يعتاد الجميع على القيام بالطباعة الالكترونية بأنفسهم سينخفض عدد السكرتيرات اللواتي يقمن بطباعة النصوص المكتوبة يدويا الى مجرد بعض الاحصائيين في اساليب التصميم والنشر بواسطة الحاسوب لاضافة للمسات الأخيرة الى النشرات.

ويعني كذلك الاستخدام التام للتقنيات الحديثة ودمجها بدوائر الاحصاءات المختلفة تنظيما يقل بكثير عن التعقيد والمرتببة للذين كانا سائدين في دوائر الاحصاء المركزية التي تبلورت في الدول الغنية في الستينيات والسبعينيات حول تقنيات اجهزة الحاسوب الكبيرة. ويفترض انه باستطاعة دائرة احصاء مركزية تشغيل برنامج كبير نوعا ما من الاحصاءات الرسمية باستخدام عدد من الموظفين يقل بكثير عما كانت تدعو الحاجة اليه في السابق.

الا ان ذلك يعتمد بصورة رئيسية على عدة عوامل هي:

- 1- توفر السجلات الادارية وقدرة مركز الاحصاء الفلسطيني على الوصول الى هذه السجلات لاعداد الاحصاءات في القطاعات المختلفة.
- 2- تطبيق أساليب استخدام الحاسوب في جميع مراحل اعداد الاحصاءات.
- 3- استخدام الموظفين الذين لديهم ما يلزم من العلم والمرونة والمبادرة لاستيعاب الاساليب الحديثة.
- 4- توفر امكانية القيام بالاستثمارات اللازمة في التكنولوجيا الحديثة.
- 5- انشاء هيكل تنظيمي بسيط جدا مع اعطاء الصلاحية لمتابعة بعض المهام المحددة لاعداد الاحصاءات ضمن الميزانية المقررة مع متابعة تحقيق الهدف المرجو باعتباره اسلوب التحكم الرئيسي.

## الهيكل التنظيمي للدائرة عند استقرار الوضع بعد عدة سنوات من الآن

من الواضح تماما أن تنفيذ البرنامج المطروح للمجالات التي تشملها الاحصاءات، حتى لو اقتصر ذلك على الحد الأدنى وحظي بمساندة اكبر عدد ممكن من المستشارين والموارد الاخرى، سينهك قدرات الموظفين الحاليين في مركز الاحصاء الفلسطيني. وحتى لو كانت الامكانيات لزيادة عدد موظفي المركز غير محدودة فان ذلك قد يثير بعض المشاكل الصعبة، على المدى القصير، فيما يتعلق بالقدرة على استيعابهم ومشاكل الابقاء عليهم على المدى البعيد.

وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد التفكير في موضوع الشكل الذي ستكون عليه دائرة احصاء وطنية لبلد مثل فلسطين على المدى البعيد فيما يتعلق بحجم تلك الدائرة وهيكلها التنظيمي. وليس هناك بالطبع قوانين متعارف عليها بشكل عام حول الحجم المثالي لمكاتب الاحصاء الوطنية وهيكلية انظمة الاحصاء الوطنية.

بالنسبة الى الحجم فان ذلك يعتمد على حجم البلد وعلى عدد السكان، وكذلك على مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتنوعها. اضافة الى ذلك، يجب أخذ مستوى " الطموح الاحصائي" بعين الاعتبار. وتختلف نسب الاحصائيين الرسميين الى عدد السكان بشكل كبير من بلد الى بلد. وبالمقارنة مع البلدان التي لها حجم مماثل لحجم فلسطين، وإذا افترضنا ان فلسطين بحاجة الى نظام احصائي بسيط ولكنه شامل الى حد ما، فان العدد التقريبي اللازم لهذا النظام الاحصائي سيكون بحدود 200 موظف، بما في ذلك حوالي 75 باحثا ميدانيا. ولا يشمل العدد المذكور الموظفين المؤقتين الذين يجري استخدامهم في المشاريع الكبيرة مثل احصاء السكان والمسكن كل عشر سنوات، و احصاءات المنشآت والاحصاءات الزراعية التي تتم على فترات تقل عن ذلك بكثير.

ومن المفترض كذلك أن جهات أخرى ستعنى باتنين على الاقل من السجلات المركزية المنوي تأسيسها. كما ان حفظ سجل السكان وسجل الأراضي يعتبر بحد ذاته عملا غير قليل يتطلب توفر مكاتب محلية دائمة. ولن يكون لمسؤولية دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية عن السجل العام للمنشآت تأثير كبير على حجم مكتب الاحصاء بشرط ان يكون باستطاعتها استخدام سجلات ضريبة القيمة المضافة والسجلات الادارية الأخرى لأغراض التحديث.

ويوصي قانون الاحصاءات الفلسطيني المقترح بتطبيق نظام مركزي الى حد ما بالنسبة للنظام الاحصائي حيث تقوم دائرة الاحصاء المركزية بجمع كافة الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية. وربما يكون بالامكان قيام الوزارات والجهات الاخرى بجمع بعض

الاحصاءات الاكثر تحديدا بطريقة مباشرة من خلال سجلاتها الادارية. ويجب ان لا تعهد مهمة الاعداد الروتيني للاحصاءات الى الوزارات التي تتاطب بها عادة مهام سياسية. ويعهد قانون الاحصاءات الى جميع الوزارات بانشاء قسم للاحصاء في كل وزارة بحيث يكون من أهم مستخدمي الاحصاءات التي تجمعها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. ومن باب التقسيم الحكيم للعمل يتعين أن تقوم دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية باعداد الاحصاءات الروتينية وأن يتم تحليل تلك الاحصاءات حسب موضوعها في الوزارة المختصة بذلك. ومن الناحية المثالية يجب أن يعهد بالاقسام الاحصائية في الوزارات الى محللين مندرجين على استخدام الاحصاءات لأغراض التخطيط ووضع الميزانيات والتقييم.

ويجب أن يبقى تنظيم الدائرة مرنا جدا خلال السنوات القليلة الأولى عندما يشكل كل مشروع من المشاريع المخطط القيام بها مهمة كبيرة وتكون عملية التعلم من الامور الهامة بالنسبة لكل مشروع. كما ان وجود حدود فاصلة بين الاقسام والوحدات المختلفة لن يكون عمليا في الوقت الذي يطلب فيه تجميع الموارد بشكل مؤقت وتركيزها في المشروع قيد التنفيذ. ويتعين ان ينصرف بعض الموظفين الى التخصص منذ البداية، الا أنه يتعين على الكثيرين التنقل بين مشروع وآخر في البداية عندما تكون معظم المهام جديدة. وسينشأ على المدى البعيد تنظيم للدائرة يكون اكثر وضوحا. وقد يكون من المفيد الاشارة الى الشكل الذي سيكون عليه التنظيم المستقبلي المستقر، اذ يجري التصور لانشاء أربعة أقسام رئيسية نورد فيما يلي وصفا عاما للمهام التي سيؤديها كل قسم.

### قسم الاحصاءات السكانية والاجتماعية

سيكون قسم الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية مسؤولا عن اعمال التصميم وتجهيز البيانات والتحليل المتعلقة بهذه الاحصاءات التي تستند الى السجلات الادارية والمسوحات بالعينة وتعداد السكان والمساكن. اما بالنسبة للهيكل الداخلي للقسم فيتعين أن يأخذ في الاعتبار المجال الاحصائي الخاص بالقسم وجمع البيانات.

ويمكن ان تستند الاحصاءات السكانية والديموغرافية، بما في ذلك الاحصاءات الحيوية، بشكل كبير الى السجلات الادارية في سجل السكان المركزي والى التعداد السكاني الذي يركز في العادة على الاعداد الاجمالية للسكان الفلسطينيين. واذا افترضنا أن جهة اخرى ستقوم بتحديث سجل السكان باستمرار، فلن يعنى هذا القسم الا بالقليل في مجال جمع البيانات، وسيتعلق عمله الرئيسي

بالتحليل الديموغرافي وباجراء التوقعات الديموغرافية. وسيكون من مخرجاته الرئيسية تقرير سنوي حول السكان واجراء تنقيح لتوقعات السكان.

وتشكل الاحصاءات المستندة الى المسوحات الأسرية بالعينة فئة ثانية لها مغزاها التنظيمي. وستكون هناك حاجة لاجراء مسح مستمر للقوى العاملة كل سنة، أو حتى كل ثلاثة أشهر، واجراء مسح متقطع للانفاق والاستهلاك كل ثلاث أو خمس سنوات بالنسبة للوضع الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء. ويجوز ان يشمل مسح القوى العاملة من وقت الى آخر نماذج للحصول على بيانات لقطاعات اخرى مثل السكن والتعليم والصحة والعائلات وضحايا الحوادث وغير ذلك لاستكمال البيانات المأخوذة من السجلات الادارية.

وسيقوم هذا القسم كذلك بالاهتمام بالبيانات الادارية الواردة من قطاعات الخدمات، بما في ذلك التعليم والصحة وغير ذلك، اضافة الى الجرائم والحوادث. وبالإمكان الحاق هذه المهمة بالوحدة الديموغرافية لتنسيق الحصول على البيانات او بوحدة المسح الاسري بالعينة للتنسيق على اساس الموضوع. وربما يتم تفضيل هذا الخيار الأخير لأن التخصص وفق الموضوع يندرج بصورة طبيعية ضمن وحدة المسح الأسري مع وجود برامج منفصلة حول سوق العمالة والصحة والتعليم والدخل والاستهلاك والجرائم والحوادث وما الى ذلك.

ويتوقع من هذا القسم اعداد تقارير سنوية لكي يستخدمها الاشخاص المعنيون في القطاعات المختلفة، وربما اعداد تقارير كل ثلاثة اشهر ايضا حول سوق العمالة كجزء من المؤشرات قصيرة المدى لمراقبة التطورات في القطاع الاقتصادي .

### قسم الاحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية

يكون قسم الاحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية مسؤولا عن تصميم الاحصاءات الاقتصادية وتجميعها وتجهيزها وتحليلها بعد الحصول عليها من الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والمصالح التجارية الخاصة ومن المصادر الأخرى حسب الحاجة. وسيتعامل القسم مع المواضيع الرئيسية التالية:

- 1- انتاج القطاعات الرئيسية للاقتصاد من السلع والخدمات استنادا الى المسوحات بالعينة والى السجل التجاري الذي يجري تحديثه باستمرار.
- 2- التجارة الخارجية والدفعات ويستند ذلك في الغالب الى سجلات الجمارك وسجلات التعامل بالعملات.

- 3- الاسعار استنادا الى ما يجمعه الباحثون الميدانيون من اسعار لسلع وخدمات "نموذجية" من الاسواق التي تباع فيها.
- 4- المالية العامة استنادا الى السجلات الادارية.
- 5- الحسابات القومية استنادا الى الاحصاءات الاساسية الواردة في البنود من 1-4 أعلاه، وكذلك استنادا الى بعض الاحصاءات الاخرى من مسح القوى العاملة ومسح الانفاق والاستهلاك التي يجريها قسم الاحصاءات السكانية والاجتماعية.

وحيث ان الحسابات القومية تشمل عدة احصاءات اساسية، سيكون هذا القسم بحاجة الى التعامل الوثيق مع الوحدات الاخرى في دائرة الاحصاء المركزية والى انشاء علاقات مع الجهات الاخرى في السلطة الوطنية الفلسطينية لجمع البيانات من السجلات الادارية. وسيتبلور الهيكل التنظيمي الداخلي لهذا القسم بشكل طبيعي من خلال المجالات الخمسة المذكورة أعلاه مع ما يتبعها من قنوات واساليب مختلفة لجمع البيانات. ولكي يتسنى مراقبة الاقتصاد الفلسطيني الآخذ في التطور، هناك حاجة لكي توفر جميع الوحدات الخمس في القسم البيانات في وقت محدد، وفيما يتعلق باحصاءات الاسعار يفضل ان يكون ذلك شهريا.

### قسم الاحصاءات الجغرافية والاحصاءات الاخرى

قد يصبح قسم الاحصاءات الاقتصادية كبيرا بشكل يؤثر سلبا على الادارة الفعالة والعملية اذا أصبح إعداد الاحصاءات المتعلقة بالزراعة وكذلك إعداد الاحصاءات الهامة الاخرى حول استخدامات الاراضي والبيئة والموارد الطبيعية، بما في ذلك ادارة المياه والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والنقل والانشاء والسياحة، من مسؤولية القسم المذكور. فيصبح عند ذلك من المفيد انشاء قسم ثالث لمجالات الاحصاء يطلق عليه اسم "الاحصاءات الجغرافية والاحصاءات الاخرى". وفيما يتعلق بجمع البيانات حول الاحصاءات الزراعية، فينبغي استخدام اساليب خاصة جدا مثل طرق قطف المحاصيل والاساليب الخاصة في مجال سحب العينات. وغالبا ما تتعدى الاحصاءات اللازمة لقرار السياسات الزراعية المتغيرات الاقتصادية البحتة اللازمة للحسابات القومية. وحتى في الحالات التي لا تعود تشكل فيها الزراعة قطاعا هاما للاقتصاد بالنسبة للتوظيف او القيمة المضافة كما هو الحال في الانظمة الاقتصادية المتطورة جدا، فان الاحصاءات الزراعية



تستفيد جزءا كبيرا من اجمالي الميزانية المخصصة للاحصاءات بسبب تلك الاحتياجات الهامة والاساليب المحددة لجمع البيانات.

ولا يعتمد حجم هذا القسم على الحاجة الى الاحصاءات الزراعية فقط بل ايضا على نوعية وكمية الاحصاءات اللازمة في المجالات الاخرى لاغراض اقرار السياسات، وعلى ما اذا كانت هذه الاحصاءات من اختصاص دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية من الناحية التنظيمية.

#### قسم المسوحات والعمل الميداني :

يكون قسم المسوحات والعمل الميداني مسؤولا عن جميع الاعمال الميدانية. وسيتعين على هذا القسم اعداد الخرائط والقوائم الاساسية لوحدات المعاينة، ويستطيع كذلك القيام بتصميم العينات. وسيكون مسؤولا ايضا عن تدريب الباحثين الميدانيين واجراء المسوحات في الميدان. ويجب النظر الى هذا القسم على انه يقدم المساندة العملية اللازمة للأقسام الاحصائية الثلاثة.

#### المهام المساندة لأعمال المدير العام

تتوفر الحاجة لمهام ادارية ومالية لتقديم المساندة الادارية واعداد الخطط السنوية والخطط طويلة الأجل ومشاريع الميزانية الخاصة بذلك وحفظ السجلات الحسابية والاهتمام باعمال المتابعة السنوية للنتائج فيما يتعلق بالخطط والميزانيات. وتشكل هذه الامور اعمالا هامة جدا للمدير العام فيما يتعلق بادارته الداخلية للدائرة ومسؤوليته تجاه الحكومة.

وقد تتطلب الأعمال الادارية كذلك توفر مستشار قانوني للاهتمام بالمسائل القانونية فيما يتعلق بالقوانين الاحصائية والانظمة الادارية وغير الادارية العامة التي ستخضع لها الادارة العامة في فلسطين.

وقد يكون المدير العام بحاجة كذلك الى مهمة مساندة تتعلق بالموظفين من اجل ادارة شؤونهم، بما في ذلك تقديم المساندة الى موظفي المساعدة الفنية. وبشكل موضوع تطوير كفاءات الموظفين عن طريق التدريب احدى الوسائل المتوفرة للمدير العام لزيادة قدرة الدائرة. ويتعين تكليف مديري الاقسام بالتنفيذ الفعلي لبرامج التدريب الفردية.

ان التصور الموضوع لدائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية يتطلب توفر كادر من الموظفين المؤهلين جدا من الناحية الفنية والمدرّبين لاستغلال الطاقة الكاملة للمعدات الحديثة في اعداد الاحصاءات. ومن أجل تطبيق التصور المذكور، ستكون سياسات مركز الاحصاء الفلسطيني

في مجال الاستخدام انتقائية جدا، والاستثمار في مجال التدريب هاما جدا. وستعتمد الاساليب الادارية بالتالي على تفويض المسؤولية الى الاشخاص المحترفين في كل مجال من المجالات الاحصائية لكي يبذلوا جهودهم الخاص في تطوير قدراتهم.

#### يوصي مركز الاحصاء الفلسطيني بما يلي:

- 1- أن يكون الهيكل التنظيمي لمركز الاحصاء الفلسطيني مرنا خلال السنوات القليلة الأولى من أجل التكيف مع اسلوب تمويل كل مشروع بمفرده.
- 2- أن يفسح تصور وجود دائرة اكثر استقرارا في المستقبل المجال لكي تكون القرارات قصيرة الأمد خاضعة لهذا التصور عندما يتعلق الامر بسياسات الاستخدام والتدريب وتحديد التوقعات الوظيفية المستقبلية للموظفين.
- 3- ان التصور المذكور يعني تنظيما يشمل ثلاثة أقسام للمجالات الاحصائية، على ان يتقرر الهيكل التنظيمي الداخلي لهذه الاقسام من خلال الامور المتعلقة بالحصول على البيانات الاحصائية والامور المتعلقة بالمجالات الاحصائية، بمساندة قسم العمل الميداني .
- 4- أن تكون المهمات الادارية والقانونية وتلك المتعلقة بشؤون الموظفين الهادفة الى مساندة المدير العام في ادارة الدائرة عملية وفعالة وذلك لتخفيض التكاليف الثابتة غير المباشرة الى الحد الأدنى، مع افساح المجال في الوقت ذاته لاستخدام الاساليب الادارية الحديثة ولتفويض المسؤولية مع ما يقابلها من تحمل المسؤولية تجاه خبراء الاحصاء المحترفين.

